

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

# التهرب الضريبي الناجم عن العلاقات التجارية الفلسطينية مع اسرائيل

إعداد

مراد صبحي جمعة

إشراف

د. شاكر خليل

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة السياسة الاقتصادية بكلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس - فلسطين.

2020م

# التهرب الضريبي الناجم عن العلاقات التجارية الفلستينية مع اسرائيل

إعداد

مراد صبحي جمعة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: 23 / 8 / 2020، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

.....

– د. شاكر خليل / مشرفاً ورئيساً

.....

– د. مهند اسماعيل / ممتحناً خارجياً

.....

– د. محمود أبو الرّب / ممتحناً داخلياً

## الإهداء

الى وطني العظيم . . . . . الذي له القلوب تهفو . . . وله الروح تفدى . . . . . وطني فلسطين .

الى من هم اشرف منا جميعا . . . . . الى من رسموا بدمائهم حدود الوطن . . . . . شهداؤنا واسرانا الابطال .

الى بهجة قلبي . . . . . ونور ليل همي . . . . . التي تنحني كل الصعاب تحت عتبات دعائها . . . . . والتي مرضاها

من مرضى مرابي . . . . . نبع الحنان والمحبة والعطاء . . . . . امي الحنونه .

الى سندي ومهجة فؤادي . . . . . وفخر عزرتي . . . . . وقنديل ظلامي . . . . . ونور ايامي . . . . . الذي يضيء

حياتي . . . . . والنبع الذي امرتوي منه حبا وحنانا . . . . . انت الذي يشار اليه بالبيان ويفتخر به بين

الانام . . . . . ابي العزير .

الى نصفني الاخر على الامرض . . . . . الجأ اليك وانا في فرحي وحنيني . . . . . يا من ملكتها قلبي . . . . .

ونور عيني ونبع الحب الصافي . . . . . نزوجتي الغالية .

الى النعمة الخالصة من الله عز وجل . . . . . يا من هو قطعة من القلب . . . . . هو الكتف الذي تتكى عليه اذا

ما اشتدت الدنيا . . . . . وهو الذي يحمي ظهورنا ويحمل عنا عبء الحياة وقسوتها . . . . . اخوتي عبداللطيف،

معن .

الى فاكهة الحياة . . . . . والقلوب المحميه . . . . . الام الثانية الي . . . . . اخواتي العزيرات .

## الشكر والتقدير

اول من ابدأ به شكري هو الله الذي خلق الانسان وعلمه ورفع من شأنه وقومه، فهو صاحب الفضل العظيم والشكر الجزيل .

ولا بد لي وانا اخطو خطواتي الاخيريه في الحياة الجامعية من وقفة شكر وامتنان الى وقفة نعود الى اعوام قضيناها في رحاب جامعتنا العظيمة جامعة النجاح الوطنية مع اساتذتنا الافاضل الذين قدموا لنا الكثير بجهودهم الكبيره في بناء جيل الغد لتبعث الامه من جديد . . . . .

وقبل ان امضي اود ان اتقدم باسمي ايات الشكر والامتنان والتقدير الى الذين حملوا اقدس واعظم رسالة في الحياة الى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة الى جميع اساتذتنا الافاضل . . . . . واطمناً بالشكر والتقدير الدكتور شاكر خليل وجميع اعضاء الهيئة التدريسية في كلية الاقتصاد، ولجنة المناقشة الذين شرفوني بمناقشة هذه الرسالة .

الباحث

## الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

### التهرب الضريبي الناجم عن العلاقات التجارية الفلسطينية مع إسرائيل

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

### Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

**Student's name:**

اسم الطالب: مراد صبحي جمعة

**Signature:**

التوقيع:

**Date:**

التاريخ:

## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	شكر وتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
ل	الملخص
1	المقدمة
6	الباب الاول: مشكلة الدراسة
6	اهمية الدراسة
7	منهجية الدراسة
9	البيانات المستخدمة
9	محددات الدراسة
10	الباب الثاني: الدراسات السابقة
17	الباب الثالث: الاطار القانوني
17	النظام التجاري الفلسطيني وبروتوكول باريس الاقتصادي
19	اتفاقية باريس الاقتصادية إطار عمل البروتوكول وأهدافه وآفاقه
20	اللجنة الاقتصادية المشتركة
21	سياسة وضرائب الاستيراد
23	سياسة الضرائب
26	شرعية المقاصة
27	انواع فواتير المقاصة
28	الباب الرابع: التحليل الوصفي
29	تفاصيل ايرادات المقاصة بالمليون شيقل لعام 2017
32	بيان وتوضيح تفاصيل ايرادات المقاصة خلال الربع الاول والثاني من سنة 2015
34	بيان اجمالي ايرادات المقاصة واجمالي الايرادات من الربع الاول لسنة 2008 حتى

	الربع الرابع لسنة 2017
35	صافي إيرادات المقاصة والنتائج المحلي الاجمالي من الربع الاول لسنة 2008 - الربع الثاني لسنة 2017
37	العلاقة بين اجمالي إيرادات المقاصة ومتوسط الاسعار الحقيقية بالنسبة للمستهلك
38	العلاقة بين اجمالي الدين العام لخزينة السلطة الفلسطينية واجمالي إيرادات المقاصة من الربع الاول سنة 2011 - الربع الرابع لسنة 2017
39	الباب الخامس: التحليل الكيفي
39	الطريقة والإجراءات
39	منهج الدراسة
43	مجتمع الدراسة
54	أداة الدراسة
54	صدق الاستبانة
54	ثبات الاستبانة
55	إجراءات الدراسة
55	متغيرات الدراسة
57	المعالجات الإحصائية
58	تصحيح الأداة
59	جداول ترابطية
64	الباب السادس: نتائج الدراسة ومناقشتها
64	أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس
66	ثانياً: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة
72	النتائج والتوصيات
76	المصادر والمراجع
B	Abstract

## فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
32	بيان تفاصيل ايرادات المقاصة خلال الربع الاول والثاني من سنة 2015.	جدول رقم (1)
43	يبين توزيع افراد المجتمع حسب العينة في مدن الضفة الغربية	جدول رقم (2)
44	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز التعليمي لصاحب المشروع التجاري	جدول رقم (3)
45	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية لصاحب المشروع التجاري	جدول رقم (4)
46	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عمر المشروع التجاري	جدول رقم (5)
46	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع الأعمال	جدول رقم (6)
47	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين في المشروع التجاري	جدول رقم (7)
48	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)	جدول رقم (8)
50	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع المشروع التجاري	جدول رقم (9)
51	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نطاق عمل المشروع التجاري	جدول رقم (10)
52	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير آلية التملك للمشروع التجاري	جدول رقم (11)
53	يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)	جدول رقم (12)
55	يبين ويوضح الأسئلة المصاغة في الاستبانة (المتغيرات المستقلة)	جدول رقم (13)
59	يبين العلاقة كتكرارات بين عمر المشروع التجاري وحجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)	جدول رقم (14)
59	يبين العلاقة كتكرارات بين عمر المشروع التجاري ونوع المشروع التجاري	جدول رقم (15)
60	يبين العلاقة كتكرارات بين نوع المشروع التجاري وقطاع الاعمال	جدول رقم (16)

60	يبين العلاقة كتكرارات بين نوع المشروع التجاري والية التملك للمشروع التجاري	جدول رقم (17)
61	يبين العلاقة كتكرارات بين مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي) وقطاع الاعمال	جدول رقم (18)
61	يبين العلاقة كتكرارات بين مكان المشروع التجاري وحجم النشاط التجاري (حجم راس المال العامل)	جدول رقم (19)
62	يبين ويوضح لمتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب قطاع الاعمال	جدول رقم (20)
62	يبين ويوضح المتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب حجم النشاط التجاري (حجم راس المال العامل)	جدول رقم (21)
63	يبين ويوضح المتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)	جدول رقم (22)
64	يوضح التوزيع النسبي لتأثير أسئلة الدراسة والبالغ عددها 24 سؤال على الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة	جدول رقم (23)
66	يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير عمر المشروع التجاري	جدول رقم (24)
67	يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير قطاع الأعمال	جدول رقم (25)
68	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير حجم النشاط التجاري	جدول رقم (26)
69	يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء	جدول رقم (27)

	انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعاً لمتغير نوع المشروع التجاري	
70	جدول توزيع نسبي يبين الفرق في آراء التجار حسب نوع المشروع التجاري الذي يعمل فيه	جدول رقم (28)
70	يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعاً لمتغير مكان المشروع التجاري	جدول رقم (29)
71	يبين ويوضح التوزيع النسبي لاختلافات آراء التجار حسب مكان المشروع	جدول رقم (30)

## فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم الشكل
29	ايرادات المقاصة بالمليون شيقل لسنة 2017	الشكل (1)
30	بيانات المقاصة الربعية من الربع الاول لعام 2008 وحتى الربع الثالث لعام 2017	الشكل (2)
33	تفصيل ايرادات المقاصة لاول 7 شهور من سنة 2015 (بالمليون الشيقل)	الشكل (3)
34	العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة واجمالي الايرادات من الربع الاول لسنة 2008 - الربع الرابع لسنة 2017 (بالمليون الشيقل)	الشكل (4)
35	العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة والنتاج المحلي الاجمالي (بالشيقل)	الشكل (5)
37	العلاقة بين معدل النمو لاجمالي ايرادات المقاصة ومعدل النمو للاسعار الحقيقية (بالشيقل).	الشكل (6)
38	العلاقة بين إجمالي الدين العام لـخزينة السلطة الفلسطينية وإجمالي إيرادات المقاصة من الربع الأول لسنة 2011 - الربع الرابع لسنة 2017 (بالشيقل) .	الشكل (7)

## التهرب الضريبي الناجم عن العلاقات التجارية الفلسطينية مع اسرائيل

إعداد

مراد صبحي جمعة

إشراف

د. شاكر خليل

### الملخص

هدفت الدراسة الى تحليل ودراسة الاسباب الحقيقية التي تكمن من وراء اخفاء التاجر الفلسطيني لفواتير المقاصة وعدم الافصاح عنها او التلاعب بقيمتها وعدم تقديمها الى دائرة ضريبة القيمة المضافة، بالاضافة الى التعرف على المكونات الرئيسية للمقاصة، للوصول الى وضوح الرؤية امام متخذ القرار لمعرفة محددات عدم الافصاح، والسياسات الضريبية التي بحاجة الى اعادة نظر للتمكن من بناء الثقة ما بين التاجر والحكومة والتي ستساعد في زيادة الايرادات الحكومية، والتي من المفترض ان تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتنميه وترفع من انتاجيته. ومن اجل الوصول الى هذه الاهداف تم شرح موجز اهم ما جاء باتفاقية باريس الاقتصادية والنظام التجاري الفلسطيني، وفي الفصل الوصفي تم اجراء تحليل للبيانات المالية المأخوذة من وزارة المالية الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني من عام 2008 وحتى عام 2017 لبيان مدى اهمية إيرادات المقاصة بالنسبة للإيرادات العامة ومكونات المقاصة الرئيسية، وفي فصل التحليل الكيفي تم تحديد الطريقة والاجراءات بحيث انه تناول وصف لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعت لاختيار اطار عينة الدراسة وتصميم العينة وحجمها، ومنهج الدراسة المتبع في تحديد استمارة البحث وأسئلة الاستمارة ذات العلاقة وتحليل البيانات ومعالجتها عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي الـ spss .

لقد خلصت هذه الدراسة الى نتائج عدة، حيث اشارت الى ان انعدام الاستقرار الاقتصادي كان من أهم الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض إيرادات المقاصة ، بحيث أشارت النتائج إلى أن 83% من هؤلاء التجار كانت آراؤهم مؤيدة لهذا السبب، كما أشارت النتائج وبما نسبته 80% من التجار أن السبب الثاني والذي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة هو سوء الإنفاق العام وعدم

الشعور بالخدمات المقدمة، كما اشارت النتائج وبما نسبته 79% من التجار ان السبب الثالث والذي يكمن وراء انخفاض ايرادات المقاصة هو عدم الشعور بالعدالة المجتمعية، بالاضافة الى أن من اقل الأسباب تأثيرا على انخفاض إيرادات المقاصة هو قلة عدد مأموري الجباية، كما وأشارت النتائج أن هناك أثر لأراء التجار حول التهرب الضريبي على أساس مكان المشروع التجاري في انخفاض إيرادات المقاصة.

ولزيادة حجم الايرادات والحد من التهرب الضريبي الناجم عن العلاقات لتجارية الفلسطينية والاسرائيلية فقد اوصى الباحث بالبدء ببرنامج اصلاح اقتصادي وضريبي من خلال وضع سياسات اقتصادية تتناسب والوضع الاقتصادي للمواطن ومستويات الدخل والعمل على مراجعة السياسات الضريبية ووضع سياسات تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني، والعمل على انشاء خطه لدعم المنتج الوطني والقطاعات الانتاجية خاصة القطاع الصناعي والزراعي، ، والعمل على منع وتنظيم وحماية السوق الداخلي من تدفق البضائع والسلع والمنتجات الاسرائيلية الى السوق الفلسطيني، وسيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر وحركة البضائع والسلع من والى اسرائيل من اجل تنظيم السوق وتسجيل كافة الانشطه التجارية غير المرصوده لدى الجانب الفلسطيني، ووضع اجراءات قانونية رادعة ، والعمل على بناء وزيادة الثقة بين المكلف الضريبي ومامور الجباية، واعادة النظر باتفاقية باريس الاقتصادية والعمل على التخلص من قيودها.

## المقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني من الاقتصاديات الناشئة مقارنة مع اقتصاديات الدول المتقدمة، بحيث يبلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للفرد في فلسطين 2863.9 دولار، وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد تذبذبا كبيرا خلال الفترة التي اعقبت الانتفاضة الثانية، حيث تراجع الاقتصاد خلال السنوات 2000-2002، وبدأ بالتحسن في الفترة 2003-2005 قبل ان يتراجع مرة اخرى عام 2006 بسبب الاوضاع السياسية خلال تلك الفترة، وما نجم عن ذلك من توقف لرواتب الموظفين البالغ عددهم حوالي 160 الف موظف، وقد بدأ الاقتصاد الفلسطيني بالانتعاش مرة ثانية ابتداء من عام 2007، وارتفعت معدلات النمو حتى بلغت ذروتها خلال العام 2011 حين وصلت 9.9 %، وان حجم الناتج المحلي الفلسطيني شهد تراجعا كبيرا في العام 2016 مقارنة بالعام 2011 من (9.9% الى 3.9%). بالاضافة الى الارتفاع المستمر في نسب البطالة والفقر، ويعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على المساعدات الخارجية بالرغم من انخفاضها بنسبة 61% في عام 2016 مقارنة بالسنوات العشرة الاخيرة، وعلى مستوى الانشطة الاقتصادية في فلسطين شهدت ارتفاعا في عدد العاملين خلال عام 2015، باستثناء الانشطة الزراعية، كما يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بنسبة عالية من العمال الذين يعملون باسرائيل والخارج. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2012، 2015).

وانخفضت قيمة العجز الحكومي في موازنة الحكومة الفلسطينية خلال عام 2015 بنسبة 8.2% لتصل الى 1218.2 مليون دولار مقارنة مع 1327.3 مليون دولار عام 2014، وعزى الانخفاض في قيمة العجز الى انخفاض في قيمة النفقات الحكومية، ورافق ذلك انخفاض في مستوى الدعم الخارجي لسد العجز في الموازنة العامة بنسبة 31.2%، حيث بلغ اجمالي قيمة الدعم الخارجي 708.8 مليون دولار امريكي عام 2015، مقارنة مع 1029.7 مليون دولار امريكي عام 2014. (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2016).

كما بلغ اجمالي صافي الإيرادات خلال عام 2015 حوالي 2810.1 مليون دولار امريكي وهو تقريبا نفس مستواه عام 2014، وشكل اجمالي الإيرادات المحلية (الضريبية وغير الضريبية

والتحصيلات المخصصة) 32.4% من اجمالي صافي الايرادات، لتصل قيمته الى 910.6 مليون دولار امريكي عام 2015. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

شكلت الايرادات المحلية لوجدها ما نسبته 21.5% من اجمالي صافي الايرادات عام 2015 حيث بلغت 605.2 مليون دولار امريكي، وتراجعت الايرادات غير الضريبية المحلية بنسبة 7.9% عام 2015، مقارنة مع عام 2014، لتصل الى 249 مليون دولار امريكي، واصبحت تشكل ما نسبته 8.9% من اجمالي صافي الايرادات عام 2015. اما التحصيلات المخصصة فقد بلغت 56.5 مليون دولار امريكي، وتشكل ما نسبته 2% من اجمالي صافي الايرادات عام 2015. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

كما انخفض اجمالي النفقات الحكومية خلال عام 2015 بنسبة 2.6% ليصل الى 4028.9 مليون دولار امريكي، مقارنة مع 4137.5 مليون دولار امريكي عام 2014، وتشكل الرواتب والاجور حوالي نصف الانفاق الحكومي في فلسطين، وارتفعت نسبة صافي الاقراض الى 7.5% من اجمالي الانفاق الحكومي عام 2015، مقارنة مع 6.9% عام 2014. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

ومنذ توقيع اتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1994 التي حددت الية التعاملات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وعلى اساس هذه التعاملات، تم تحديد الية التقاص بين الجانبين، وتحديد تفاصيلها فيما بعد ضمن اتفاقية واشنطن الاقتصادية سنة 1995، والاقتصاد الفلسطيني رهينة الاقتصاد والسياسات الاسرائيلية لان معظم بنود هذه الاتفاقيات الاقتصادية كانت تصب في مصلحة الجانب الاسرائيلي، بحيث جعلت اسرائيل المتحكمة بهذه السياسات، وتفاصيلها وخاصة بما يتعلق بايرادات المقاصه، هذا بالاضافة الى سيطرة اسرائيل على السياسات التجارية والتحكم بها قد ادى الى تضيق الخناق وحصر حيز السياسات المالية والتجارية للفلسطينيين، عدا عن تلك الاجراءات الاسرائيلية، من حروب واغلاق للحدود والمعابر، واغراق السوق الفلسطيني بالسلع الاسرائيلية بجودة وسعر منافس لتدمير الشركات والمصانع المحلية والقضاء على الانتاج المحلي البديل للمنتجات الاسرائيلية، وفرض الكثير من القيود بحق التجار الفلسطينيين، واعطاء

التصاريح للعمل داخل اسرائيل، والعمل على اغلاق الكثير من المؤسسات التجارية، وتقطيع اوصال الضفة الغربية عن طريق الحواجز ونقاط التفتيش الى اجزاء وتكتلات، الخ.....، كل هذا ادى الى تحويل الاقتصاد الفلسطيني الى اقتصاد هش وضعيف يفتقر حتى الى الحد الادنى من مقومات الاقتصاد الناجح.

اما بالنسبة لاجمالي ايرادات المقاصة، سجل استقرارا خلال العام 2015، مقارنة بالعام 2014، حيث بلغ 2053.5 مليون دولار امريكي، ويسهم بما نسبته 73.1% من اجمالي صافي الايرادات. كما زادت ايرادات المقاصة خلال الفترة 2010-2015 بنسبة 63.1% اي بحوالي 12.6% سنويا، وزادت مساهمته في اجمالي صافي الايرادات من 65.3% الى 73.1% خلال نفس الفترة، ما يعكس مدى اعتماد موازنة الحكومة الفلسطينية على اسرائيل بشكل كبير. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016).

لذلك تعتبر ايرادات المقاصة ذات اهمية كبيرة لاستمرار الحكومة في عملها، وتسديد الكثير من التزاماتها، وإيرادات المقاصة هي عبارة عن الإيرادات التي يتم تحصيلها نتيجة المعاملات التجارية بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجانب الإسرائيلي، ويتم تحويلها إلى وزارة المالية وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية. وتشمل الجمارك (وهي الجمارك على المستوردات للسلطة الوطنية الفلسطينية أو نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ، وتحصلها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء. (وزارة المالية الفلسطينية، 2015).

وتعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسات المالية المتبعة، والتي تساعد الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والتنموية، وتعتبر الإيرادات الضريبية من أهم الموارد المالية لخزينة الدولة، لذلك تقوم السلطات بدورها بفرض القيود والاجراءات والسياسات اللازمة من اجل حماية هذا المورد، والحفاظ عليه بما يتفق والاهداف التنموية للدولة، والحد من التهرب منه، فمدى الالتزام الضريبي وحجم الإيرادات المحصلة يعبر عن مساهمة المجتمع في بناء المرافق الأساسية للدولة ومساعدة الحكومة على تقديم الخدمات اللازمة للمجتمع، وكذلك يساعد في تخفيف العبئ الضريبي من

خلال توزيعه على أكبر قدر ممكن من المكلفين، ونظرا للاهمية الكبيرة للضرائب، لا بد من الدراسة والبحث في ظاهرة التهرب الضريبي من قبل التجار الفلسطينيين، والذي أدى بدوره إلى انخفاض كبير في إيرادات المقاصة المحولة إلى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وأن التحكم الإسرائيلي بالمعابر والسيادة الكاملة على التجارة الفلسطينية دفع بالتجارة الفلسطينية إلى أن تكون تابعة للسوق الإسرائيلي، وهذه التبعية أوجدت الزام للنظام التجاري والضريبي الفلسطيني بالنظام الإسرائيلي الذي لا يتناسب مع مستوى الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية، وبحكم وجود فجوة كبيرة بين الاقتصاد الفلسطيني والإسرائيلي أدخل المواطن والتاجر والصانع الفلسطيني قسرا في نظام ضريبي غير عادل، وأن ظاهرة التهرب الضريبي الناتج عن الاستيراد من إسرائيل حالة فريدة من نوعها لكبر وتنامي حجمها في السوق الفلسطيني، وذلك بسبب خصوصية العلاقات التجارية مع إسرائيل التي أوجدها اتفاق باريس الاقتصادي، فالسوق الفلسطيني هو سوق مغلق ومنوط بغلاف جمركي مع السوق الإسرائيلي، مع غياب الحدود الجغرافية للضفة الغربية وغياب الرقابة على حركة السلع بين السوقين لأسباب جيوسياسية متعلقة بمناطق (ج) ومناطق القدس والمناطق المجاورة للأسواق الإسرائيلية، ووجود المستوطنات في كافة مناطق الضفة الغربية والتي تلعب دورا مهما في عملية التهريب من خلال البيئة الخصبة لطرق التهريب والمنتجات القابلة للتهريب. وتعتبر نسبة مساهمة نوع الضرائب في الإيرادات العامة أحد المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مدى تطور النظام الاقتصادي في كل دولة، فإن الدولة المتقدمة تعتمد بشكل أساسي في تحويل الخزينة على الضرائب المباشرة والتي قد تصل نسبة مساهمتها إلى أكثر من 60%، بينما في الدول النامية التي تعتمد في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة والتي تزيد في معظم الدول النامية عن 70%، وفي فلسطين فإن الإيرادات من الضرائب غير المباشرة تصل إلى 87% من الإيرادات الضريبية الكلية. (مسيف، 2017).

وتشير تقديرات الخبراء والمسؤولين في وزارة المالية والتي تجمع على أن التهريب يتراوح ما بين 25%-35% من مجمل الاستيراد الفلسطيني من السوق الإسرائيلي، وأن عدم التصريح عن فواتير المقاصة وصل عام 2013 معدل 20 مليون شيقل شهري كخسائر في ضريبة القيمة

المضافة، وهذا يعني ان قيمة البضائع تعادل 130 مليون شيقل شهريا (بمعدل 35 مليون دولار شهريا). (الاونكتاد، 2013).

وهناك بعض العوامل والاسباب التي ادت بالمحصلة الى انخفاض في ايرادات المقاصة كالتهرب الضريبي من قبل التجار الفلسطينيين، وعدم الالتزام بتقديم فواتير المقاصة والعمل على تقليل قيمتها، وذلك بهدف التهرب من دفع هذه المستحقات لدائرة ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية، لما يروونه من سياسات واجراءات حكومية لا تصب في النهاية في خدمة مصلحتهم، على العكس تماما من التجار الاسرائيليين الذين يرون ان الالتزام الضريبي في تقديم فواتير المقاصة لدائرة الضريبة الاسرائيلية هو امر مهم يصب في مصلحتهم، والذي كان نتيجتا للسياسات والاجراءات الاسرائيلية اتجاه التجار الاسرائيليين. (وزارة المالية الفلسطينية، 2017).

ولبناء اقتصاد فلسطيني مستقل لا بد من التخفيف من التبعية لاقتصاد الجانب الاسرائيلي، وهو الهدف الاساسي الذي يرمي له كثير من الاطراف والاحزاب الفلسطينية، الذين بدأوا بالتحرك الفعلي للمطالبة الجدية لمراجعة جميع الاتفاقيات التي نظمت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وهو أيضا الهدف الاساسي للتنمية البشرية والاقتصادية الفلسطينية.

## الباب الاول

### مشكلة الدراسة

تشير التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية لعام 2016، الى عدم الالتزام الكامل من قبل التاجر، ورجل الاعمال الفلسطيني بتقديم فواتير المقاصه للحكومة الفلسطينية، او محاولتهم لتقليل قيمتها، والتي من شأنها تقلل من قدرة الحكومة في الحصول على القيمة الحقيقية لايادات التبادل التجاري بين الفلسطينيين والاسرائيلي، لذلك يجب التعرف على العوامل التي تمنع التاجر الفلسطيني من الالتزام بالتصريح عن القيمة الحقيقية او اخفاء جزء من الفواتير، وما هي خصائص التجار الاكثر ميولا لاختفاء الفواتير او تخفيض قيمتها، وما هي القطاعات الاكثر عُرضة لعدم الافصاح السليم، وهل توجد علاقة للسياسات الضريبية بعدم الافصاح الدقيق، وما هي آليات وطرق اعادة تعزيز ثقة التاجر بالحكومة للتعاون في تحسين نسبة المصرح عنه من متاجرة حقيقية.

#### اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في وضوح الرؤية امام متخذ القرار لمعرفة محددات عدم الافصاح، والسياسات الضريبية التي بحاجة الى اعادة تقييم للمساعدة في صنع القرار ، للتمكن من بناء الثقة ما بين التاجر والحكومة التي تساعد في زيادة الايرادات الحكومية، والتي من المفترض ان تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني، وتنميته وترفع من انتاجيته.

بالاضافة الى هذا فان هذه الدراسة تعتبر من الدراسات الاولى من نوعها، والتي تبحث في التعرف على الاسباب والعوامل الكامنة التي تحد من الافصاح عن الفواتير الضريبية من قبل التاجر الفلسطيني، لتمكن صاحب القرار في التعرف على ايجاد وصياغة بعض المقترحات والاجراءات والقرارات المؤسساتية التي يجب ان تتخذ من قبل الجهات المسؤولة وذات العلاقة، واهمية اخذ خطوة عملية من قبل الحكومة ضمن السياسات المتاحة تحت سيطرة الحكومة

الفلسطينية للتمكن من تحصيل الرقم الحقيقي للمقاصة، والتي ستؤدي بدورها وبالمجمل الى زيادة في حجم اموال المقاصة المحولة الى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي زيادة حجم الايرادات العامة لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وتكمن اهمية هذه الدراسة ايضا في التعرف على مدى معرفة التاجر الفلسطيني بمدى اهمية تحصيل المقاصة على دورة حياة الاقتصاد الوطني الفلسطيني، والتعرف ايضا على مدى استعداد التاجر الفلسطيني للافصاح، والعواقب المترتبة وراء عدم الافصاح عن الفواتير الضريبية، والتعرف على مدى طبيعة وحجم الفجوة بين ما يتم الافصاح عنه فعليا من قبل التاجر الفلسطيني وبين القيمة الحقيقية لهذه الفواتير.

### منهجية الدراسة:

ل للوصول الى اهداف البحث المرجوة ولما لهذا الموضوع من اهمية كبيرة، ولحاساسية وطبيعة البيانات والاحصاءات التراكمية المتعلقة بموضوع المقاصة، ولما تمثله ايرادات المقاصة من اهمية كبيرة من الايرادات العامة لدى خزينة الحكومة الفلسطينية، فقد اعتمدت في هذا البحث على هذه المنهجية التي سيتم اتباعها وهي كالاتي:

- **تحليل وصفي للبيانات** مما هو متوفر. وسيتم استخدام سلسلة زمنية لبيانات التجارة الخارجية المرصودة منذ التسعينات ولغاية عام 2017، للتعرف على قيمة الواردات المرصودة والمقدرة، وبيان وتوضيح مكونات المقاصة، وكما تشكل كل جزئية من ايراد المقاصة(الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الشراء)، لبيان مدى اهميتها لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وفحص مدى اثر زيادة التحصيل الضريبي على الناتج المحلي الاجمالي في فلسطين.
- **دراسة كيفية:** والتي تهدف الى بلورة نواة استمارة واستكشاف العوامل التي لا تقاوم كميًا من خلال:

➤ المجموعات بؤرية، والتي سيتم تحديدها بناء على الاختيار الامثل كلا حسب منصبه وخبرته سواء في وزارة الاقتصاد الفلسطيني، والجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، او وزارة المالية الفلسطينية، والعديد من مكاتب التخليص، وسيتم صياغة وطرح العديد من الاسئلة على هذه المجموعات البؤرية، والتي ستعتمد على اسلوب النقاش البناء، والتي ستتمحور حول موضوع التعرف على الاسباب والمعوقات الرئيسية التي تكمن وراء عدم الحصول على قيمة المقاصة الحقيقية، وما هي العوامل التي تدفع التاجر الى اخفاء فواتير المقاصة، وعدم الافصاح عنها، وما هي المقترحات والحلول التي ستحد من موضوع التهرب، وعدم الافصاح عن فواتير المقاصة، والهدف لها هو ان نتعرف اكثر على اليات صياغة اداة الدراسة الكمية وهي الاستثمار، والتعرف اكثر على حقيقة وجود تهرب، ومدى تجاوب التجار لمثل هذه الدراسات ومدى تعاونهم، والتعرف بشكل اعرق على طبيعة الاسئلة التي سيتم طرحها في الاستبيان، وتم الاجتماع فعليا مع السيدة شفيقة القواسمة مساعدة المدير العام بوزارة المالية الفلسطينية لمناقشة مختلف جوانب الرسالة والاستبيان وما يتعلق بموضوع المقاصة والاسباب الكامنة التي تقول الى عدم الافصاح، والعمل على تحديد حجم العينة، وتم الحصول فعليا على قوائم باعداد التجار في مدن الضفة الغربية الذين يتعاملون بفواتير مقاصة عن طريق مكتب السيد لؤي حنش المدير العام لدائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية الفلسطينية، بالاضافة الى الاجتماع مع الاستاذ صالح الكفري مدير عام الادارة العامة للاحصاءات الاقتصادية والاستاذ حسام خليفة مدير دائرة التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، بالاضافة الى الاجتماع مع العديد من الكوادر والعاملين في الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، والاجتماع ايضا مع الاستاذ مسيف مسيف الباحث والخبير الاقتصادي في معهد ماس للدراسات والابحاث الاقتصادية، وغيرهم من ذوي العلاقة من اجل الوصول الى اهداف البحث المرجوة.

➤ الفئة المستهدفة هي فئة التجار والمتمثل بنظام الشركات والافراد الموزعين في مدن الضفة الغربية والتي تتعامل مع الجانب الاسرائيلي (شركات فردية وشركات شراكة)، ويمكن

التعرف على التجار من جمعية رجال الاعمال، ووزارة المالية الفلسطينية، بالاضافة الى الاجتماع مع ذوي العلاقة في وزارة المالية لنقاش اسئلة الاستثمار.

#### **البيانات المستخدمة:**

تم الاعتماد في البحث على البيانات الثانوية المأخوذة من التقارير المالية الشهرية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية من سنة 2008 - 2017، وبعض البيانات الاحصائية الصادرة عن جهاز المركز الاحصاء الفلسطيني، والدراسات والتقارير السابقة، والمعلومات المستخلصة من المقابلات الشخصية، وحلقات المناقشة والمجموعات البؤرية، والمسح الميداني والاستبيان الذي سيتم توزيعه على التجار الفلسطينيين في بعض مدن الضفة الغربية.

#### **محددات الدراسة:**

**محددات مكانية:** شملت الدراسة جميع مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية، وبحيث شملت جميع البيانات المجمع من قبل الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية ووزارة المالية الفلسطينية، والبيانات المستخلصة من المقابلات الشخصية، والاستبيان الذي تم توزيعه على التجار الفلسطينيين في بعض مدن الضفة الغربية.

**محددات زمنية:** حيث اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية من فترة ما قبل عام 2000 حتى عام 2017.

## الباب الثاني

### الدراسات السابقة

تعتبر كلا من اتفاقية باريس الاقتصادية سنة 1994 واتفاقية واشنطن سنة 1995 الأساس لقوانين ضريبة القيمة المضافة الفلسطينية، حيث حددت هاتان الاتفاقيتان علاقة السلطة الوطنية الفلسطينية بالإسرائيلية من حيث الضريبة، وعملية التقاص بين الجانبين، والقوانين التي تحكم هذه العلاقة الثنائية، وقد جاءت اتفاقية واشنطن لتحل محل وتفسر بعض بنود بروتوكول باريس الاقتصادي، ويبين نص الاتفاقية انه سيكون هناك تسوية لإيرادات ضريبة القيمة المضافة بين إدارتي ضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية والفلسطينية وفق صفقات مالية بين العملاء المسجلين عند الإدارات المختلفة لضريبة القيمة المضافة. وان هناك بعض الإجراءات التي ستطبق على مقاصة ريع ضريبة القيمة المضافة الناتجة عن الصفقات المالية بين العملاء المسجلين لأغراض ضريبة القيمة المضافة، ومن هذه الاجراءات ان الفواتير الصادرة ستكون باللغة العبرية والعربية وستعبأ في أي من هاتين اللغتين أو في اللغة الانجليزية على شرط أن تكون الأرقام مكتوبة بالأرقام العربية، وان تكون المبالغ المعبئة على الفواتير بالشيكال الجديد أيضا. وان مبلغ ضريبة القيمة المضافة ستحدد بالأرقام والكلمات. وان هذه الفواتير ستكون سارية المفعول لمدة ستة أشهر من تاريخ إصدارها لأغراض التحويلات الضريبية، وإن استحقاقات المقاصة ستصفي خلال ستة أيام من الاجتماع، وان استحقاقات المقاصة غير سارية المفعول ستخصم من الدفعة القادمة للمقاصة. (بروتوكول باريس الاقتصادي، بند 36، 1994).

- دراسة (قاسم، 2003) بعنوان **التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين**، وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة، الى ان التهرب الضريبي يعود بشكل اساسي الى مجموعة من الاسباب الاقتصادية والادارية والتشريعية والنفسية، وأهمها انعدام الاستقرار الاقتصادي، وقلة التنسيق بين الدوائر الحكومية ودوائر ضريبة الدخل، وعدم المساواة في تطبيق القوانين الضريبية، وضعف في الوعي الضريبي، وغموض القانون الضريبي المطبق، والمغالاة في الاسعار الضريبية، وضعف

الجزء الذي يفرض على المتهربين، وكراهية المكلف الضريبي، وقد اعتمد الباحث في بحثه للوصول الى اهداف هذه الدراسة على اجراء المسح الميداني لعينة عشوائية مكونة من 76 شخصا مثلت وجهة نظر الادارة الضريبية، والاطراف ذات العلاقة في اسباب التهرب الضريبي في فلسطين، وذلك بواسطة استبانة صممت لهذا الغرض، واستخدم الباحث برنامج SPSS في تحليل البيانات النسبية لكل اجابة من الاجابات.

- دراسة (Santos-Paulino, 2004) بعنوان:

### **The impact of trade liberalization on exports, imports and the balance of payments of developing countries**

واهتمت هذه الدراسة بتاثير تحرير التجارة على نمو الصادرات، ونمو الواردات والميزان التجاري، وميزان المدفوعات لعينة مكونة من 22 دولة من البلدان النامية التي اعتمدت سياسات تحرير التجارة من منتصف 1970، ووجد ان تحرير التجارة حفز نمو الصادرات ولكن اثار نمو الواردات كان اكثر من الصادرات مما ادى الى تدهور الميزان التجاري والمدفوعات، وهذا حد من نمو مستويات الانتاج والمعيشة.

- دراسة (جمعة، 2004) بعنوان التهرب الضريبي لدى اصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (اسبابه وطرق علاجه)، وقد اظهرت نتائج هذه الدراسة الى ان هناك قصور في نصوص القانون الضريبي الفلسطيني ولا سيما فيما يتعلق بالاعفاءات المخصصة لاصحاب المهن الحرة، وان هناك نقص في نصوص القانون فيما يتعلق بجباية الضريبة على اصحاب المهن الحرة، وهذا يؤدي الى هدر مبالغ طائلة مستحقة للخزينة العامة، بالاضافة الى عدم وجود التنسيق الكافي بين الدوائر الضريبية والدوائر الحكومية الاخرى، وان تطبيق الاقرار الضريبي وتخفيض نسبة الضريبة وتحسين الوضع الاقتصادي تعتبر جميعها من العوامل التي تؤدي الى تخفيض نسبة التهرب الضريبي عند اصحاب المهن الحرة، وعتد الباحث في بحثه للوصول الى النتائج على اجراء المسح الميداني على اصحاب المهن الحرة في مدينة جنين لعينة تمثل 297 مكلف من اصحاب المهن الحرة، والتعرف على العوامل التي تساعد على التهرب

الضريبي، وذلك بواسطة استبانة صممت لهذا الغرض، واستخدم الباحث البرنامج الاحصائي SPSS في تحليل النتائج.

- دراسة (GRANT, 2005) بعنوان: (Determinants of tax evasion)، وجاءت هذه الدراسة استكمالاً وتوسعا للعديد من الدراسات السابقة واستنادا الى بيانات 45 بلدا، تظهر نتائج تحليل الانحدار الى ان المحددات غير اقتصادية لها الاثر الاكبر على التهرب الضريبي في السودان على وجه التحديد، فان التعقيد هو اهم محدد للتهرب الضريبي، ومن المحددات الهامة للتهرب الضريبي التعليم، ومصدر الدخل، والانصاف، ومستوى تقديم الخدمات بوجه عام، وتشير نتائج التحليل الى ان انخفاض مستوى التعقيد وارتفاع مستوى التعليم العام ومستوى الخدمات، والانصاف كلما انخفض مستوى التهرب الضريبي عبر البلدان، ولا تزال هذه النتائج ذات علاقة قوية بالنسبة لمجموعة واسعة من متغيرات الرقابة عبر كثير من البلدان.

- ورقة عمل (BENNO, 2005) بعنوان: (TAX MORALE IN LATIN AMERICA)، وقد ركزت هذه الورقة على امريكا اللاتينية، وبحثت عن العوامل التي تؤثر بشكل منهجي على الروح المعنوية للضرائب في امريكا اللاتينية، وتم اعتبار الروح المعنوية للضرائب كمتغير تابع، وتشير النتائج الى وجود ارتباط كبير بين المعنويات الضريبية وحجم الاقتصاد، وعلاوة على ذلك، فان الناس الذين قالوا انهم يعرفون (او سمعوا) عن ممارسة التهرب الضريبي لديهم معنويات ضريبية اقل بكثير من غيرهم، وبالنظر الى تصور الافراد لاسباب التهرب الضريبي، وجد ان العبئ الضريبي، والافتقار الى الصدق، والفساد، تعتبر العوامل الرئيسية. ولوحظ وجود معنويات ضريبية اقل بكثير في امريكا الجنوبية منها في منطقة امريكا الوسطى (منطقة البحر الكاريبي)، وعلاوة على ذلك فان الثقة في الرئيس والمسؤولين، والاعتقاد بان الافراد الاخرين يطيعون القانون، والموقف الديمقراطي المؤيد، لهما تاثير ايجابي كبير على معنويات الضرائب.

- تناولت دراسة (حميض، 2006) تأثير المقاصة على الايرادات الضريبية في فلسطين، وهدفت هذه الدراسة الى التعرف على الايرادات العامة للدولة، وأن المقاصة هي جزء من

الإيرادات الضريبية في فلسطين، وإلى أي مدى تؤثر إيرادات المقاصة على الإيرادات الضريبية، وكيفية التقاص بين الطرفين بمناقشته كل شهر، ومدى تحكم الجانب الإسرائيلي بإيرادات المقاصة الذي أدى بدوره إلى تراجع إيرادات المقاصة بشكل كبير جداً، والذي يعود إلى تأثير بعض الاتفاقيات الاقتصادية كاتفاقية باريس واتفاقية واشنطن الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني الذي جعلته اقتصاداً ضعيفاً هشاً لا يملك حتى أدنى مقومات الاقتصاديات الناجحة، وأن توقيع الفلسطينيين على بنود اتفاقية بروتوكول باريس منعهم من الاستيراد الحر والمباشر مع العالم، وهذا ما اتفق مع دراسة (موسى، 2005) بعنوان التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية، والذي تناول في بحثه أيضاً إلى التعرف على الإيرادات العامة، ونسبة الجمارك من الموازنة العامة، والتعرف على الجمارك الفلسطينية، والتهرب الجمركي، وخلص موسى في دراسته إلى أن الإيرادات الجمركية تشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية، وبما أن معظم المستوردات الفلسطينية هي سلع استهلاكية، يتم استيرادها عن طريق تجار إسرائيليين، فإن الإيرادات الجمركية المحصلة على هذه المستوردات تعود للخزينة الإسرائيلية، تؤدي إلى خسارة مالية كبيرة للسلطة الفلسطينية. وأن غياب سيطرة السلطة الفلسطينية على المعابر الدولية الخارجية والداخلية، أدى إلى الاعتماد الكبير على إسرائيل في مجال التجارة الخارجية، أثر ذلك على الإيرادات الجمركية. وأن تراجع الإيرادات الجمركية والضريبية الفلسطينية بسبب الحصار الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية. وإيضاً ضرورة العمل على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، والتهرب الجمركي، وهذا ما اتفق ودراسة (حميض).

- دراسة ( Germino, 2004 ) بعنوان ( ASSESSMENT OF TAX EVASION )  
(PRACTICES IN TANZANIA)، ويهدف البحث لتقييم العوامل التي تؤثر على التهرب الضريبي، وتقييم المساءلة عن تحصيل الضرائب، والتأكد من تأثير الفساد على تحصيل الضرائب، والتعرف على أخلاقيات الموظفين على مدى التحصيل،

وقد استخدم الباحث الاسلوب الوصفي باستخدام مسح مقطعي داخل القوى العاملة في المجلس البلدي، واستخدام عينة بحجم 70 موظف، واستخدام استبيان منظم كاداة جمع البيانات ثم تحليل البيانات الميدانية احصائيا باستخدام الاحصاء الوصفي والتحليلات، وتشير النتائج الى ان المساءلة لها تأثير كبير على تحصيل الايرادات ومدى المعرفة لدى المكلفين بالاضافة الى درجة الفساد بين المسؤولين وارتفاع معدل نسبة الضريبة تؤدي بالمجمل الى التهرب من الضرائب.

- دراسة (الخفيف؛ وآخرون، 2014) بعنوان تسرب الايرادات المالية الفلسطينية الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، وقد خلصت هذه الدراسة الى وجود حاجة ملحة للعمل على تغيير جوهرى في العلاقات الاقتصادية والنظام التجاري واليات الاستيراد بما يضمن حق ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية قرارها السيادي في كافة النواحي الاقتصادية والتجارية والمالية والضريبية، من خلال ترتيبات تجارية جديدة تشمل المعابر والجمارك والية تحصيل ايرادات ضرائب الاستيراد بما يمنع التسرب المالي الى اسرائيل. وفيما يخص الاستيراد غير المباشر يجب ان يتم تبادل المعلومات بشكل منتظم بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي، وتطوير الانظمة الجمركية والرقابية، وان تعترف اسرائيل بالحقوق المالية الفلسطينية لضريبة الشراء على السلع المنتجة في اسرائيل وتباع في السوق الفلسطيني، وكذلك ايرادات الجمارك وضريبة الشراء للسلع المستوردة بشكل غير مباشر للسوق الفلسطيني من خلال اسرائيل، وتناولت الدراسة الية لتقدير التسرب المالي، الناجم عن الاستيراد من السوق الاسرائيلي او من خلاله، والتهريب الجمركي، عن طريق استخدام البيانات الاحصائية الرسمية للاستيراد الكلي من اسرائيل، وتقدير التهريب الجمركي من خلال ايجاد النسب والمؤشرات ذات العلاقة من البيانات المتوفرة، وتشير نتائج التحليل الى ان التسرب المالي من المصادر يزيد عن 310 مليون دولار في سنة 2011، والذي يمثل 3.6% من الناتج المحلي الاجمالي، وحوالي 18% من الايرادات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية. ويرجع ما يقرب من 40% من هذا التسرب الى الاستيراد المباشر او غير المباشر من اسرائيل وترجع الـ 60% المتبقية الى التهريب الجمركي من السوق الاسرائيلي.

- ورقة بحث (GERXHANI; CARBONEL, 2016) بعنوان ( Tax evasion and

**well-being: A study of the social and institutional context in Central**

**and Eastern Europe**), بحثت هذه الورقة العلاقة بين التهرب الضريبي والرفاهية لدى

الافراد باستخدام سؤال شخصي حول مدى الرضا عن الحياة في 14 بلدة في وسط وشرق

اوروبا، وتركز هذه الورقة على دور المؤسسات وراس المال الاجتماعي في صياغة هذه

العلاقة، وتشير النتائج الى ان التهرب من الضرائب يرتبط سلبا برضى الافراد، وان هذه

العلاقة السلبية تتشكل من التصور الايجابي للمؤسسات الرسمية ذات الصلة بالضرائب،

والمستوى العالي من راس المال الاجتماعي الرسمي، وقد تم اجراء تحليل مماثل لمجموعتين

من الاجيال الذين كان لديهم خبرة عمل خلال فترة الحكم الشيوعي، بحيث تبين ان المشاركة

المجتمعية (اي راس المال الاجتماعي الرسمي)، له دور حاسم ومهم بالنسبة لجيل الشباب في

الطريقة التي تواجه بها العلاقة بين التهرب الضريبي ومدى الرضا عن مستوى الحياة

والرفاهية، اما بالنسبة لجيل الاكبر سنا تبين ان الدور المهم والاكبر لمدى رضاهم عن مستوى

الرفاهية هو شبكاتهم الاجتماعية الشخصية (اي راس المال الاجتماعي غير الرسمي) التي

تشكل هذه العلاقة.

- ورقة عمل (مسيف، 2017) بعنوان النظام الضريبي الفلسطيني وثقافة التهريب، وقد خلصت

ورقة العمل الى ان القطاعات الاكثر تهريبا هي قطاع مواد البناء وقطاع الدواجن وبضائع

قطع غيار السيارات، والمواد الغذائية الاستهلاكية الاساسية والحيوانات الحية، وان التهرب

الضريبي يتوزع في كافة مناطق الضفة الغربية ويتركز بشكل اساسي في منطقة الظاهرية في

جنوب مدينة الخليل، ومنطقة الرام ما بين رام الله والقدس، ومنطقة برطعة وعزون في شمال

الضفة الغربية، كما ان المستوطنات والبوابات في الجدار العازل

تلعب دورا مسهلا لعملية التهريب، وان التهرب الضريبي يعمل على ايجاد منافسة غير عادلة

وقاسية تؤدي الى خسارة بعض الشركات والتجار، اضافة الى التأثير السلبي على سياسات

تشجيع الاستثمار المتعلقة في انشاء صناعات محلية بالذات، وان التقديرات تشير الى ان

التهرب الضريبي ينجم عنه خسائر مالية قد تصل الى 25%-30% من اجمالي ايرادات

السلطة الفلسطينية، ولا يقل التهرب الضريبي أهمية عن التهريب الجمركي في تأثيره على كافة الأصعدة، وبخاصة أثره المباشر على الإيرادات بسبب عدم تسليم فواتير المقاصة الى وزارة المالية الفلسطينية الذي يؤدي الى خسارة سنوية قد تصل الى 75 مليون دولار، وهذا لا يشمل التهرب الناجم عن التلاعب في القيم واعطاء معلومات غير صحيحة.

- دراسة ( chakraborty, deb, 2017 ) بعنوان ( Tax Perception and Tax

(Evasion)، وتحاول هذه الدراسة الابلاغ عن العوامل المسؤولة عن تصورات الناس حول الضرائب بشكل عام، والتهرب الضريبي على وجه الخصوص، وتضع هذه الدراسة نموذجاً يقوم على اساس فرضيات البحث، وباعتماد تصميم بحثي متعدد القطاعات، وتم اجراء مسح على عينه من 125 مشاركا، كما اجري اختبار مسبق لاختبار موثوقية وصحة الجدول الزمني للمقابلة قبل تنفيذ المسح الفعلي، وتم تحليل العوامل والبيانات، وتظهر نتائج الاحصاءات الاستدلالية تأثير التركيبة الديمغرافية الانتقائية على التصور الضريبي، والتهرب الضريبي، مع عوامل اخرى مثل احكام العقوبة والملاحقه القضائية، ومعدلات الضريبة تؤثر ايضا على قرارات دافعي الضرائب، ومع الاقرار بعدد قليل من اوجه القصور، وقد تم ذكر اهمية دراسته في رسم السياسات.

## الباب الثالث

### الإطار القانوني

#### النظام التجاري الفلسطيني وبروتوكول باريس الاقتصادي

يعتبر بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع في 29 نيسان عام 1994 بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية، القاعدة الرئيسية التي سوف تحدد شكل وطبيعة العلاقة التجارية والاقتصادية والمالية والنقدية بين الطرفين، وادخل كملحق 4 على اتفاقية غزة-إريحا، ويعتبر هذا البروتوكول المحدد الرئيسي لشكل ادارة السلطة الوطنية الفلسطينية للاقتصاد الوطني الفلسطيني، ويعتبر هذا الاتفاق جزء من اتفاقيات اوسلو (غزة -إريحا). وبذلك اسس هذا الاتفاق الاطار الاساسي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الفلسطيني والجانب الاسرائيلي.

ويتكون البروتوكول من 11 ماده تشمل على كثير من الجوانب المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية وسياسات الاستيراد والسياسات الزراعية والضرائب والتأمين والبنوك والمواصفات والمقاييس والبتروول والطاقة والمياه، وقد تم الاتفاق بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي على تاسيس اللجنة الاقتصادية الفلسطينية -الاسرائيلية المشتركة (JEC) لمتابعة تنفيذ بروتوكول باريس ومعالجة المشاكل المتعلقة به مع وجود امكانية لاي طرف ان يطلب مراجعة اي مساله تتعلق بالاتفاق عن طريق هذه اللجنة.

وتعتبر بنود بروتوكول باريس الاقتصادي بنود عامه، ويعتمد تطبيقها بشكل اساسي على الالتزام الاخلاقي والتفاهم من قبل الطرفين، ومدى فعالية ال (JEC)، وبالرغم من انتقائية التنفيذ من قبل اسرائيل وعدم الالتزام بتطبيق الكثير من بنود الاتفاقية، وبالرغم من الانتقاد الشديد من قبل الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين، الا ان بعض نصوص هذه الاتفاقية جاءت بحيز من السياسات بغرض اخراج الاقتصاد الفلسطيني من تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي، حيث اعطى الجانب الفلسطيني حيزا من السياسات لادارة بعض من الجوانب الاقتصادية والتجارية والضريبية، مثل

الحق في فرض الضرائب المباشرة، وإعادة جزء من العلاقات التجارية الفلسطينية مع العمق العربي، وذلك بنصوص تعطي الحق في الاستيراد لبعض السلع مثل (الحديد والبتروول والاسمنت....) من السوق العربية حسب السياسة التجارية الفلسطينية، بالإضافة الى انشاء سلطة نقد فلسطينية مستقلة تقوم ببعض مهام البنك المركزي للفترة المؤقتة بصلاحيات محددة لا تشمل اصدار عملة فلسطينية، الا ان التطبيق على ارض الواقع لم يتم تحقيقه بسبب تجاهل واهمال اسرائيل لكثير من هذه الحقوق وذلك بسبب التعثر في تنفيذ اتفاق اوسلو.

وقد جاء التطبيق والتنفيذ على ارض الواقع لبنود هذا الاتفاق مخالف لما كان من المأمول التوصل اليه والذي كان يهدف الى خلق ظروف وبيئة تجارية مناسبة للنمو التجاري من خلال تنويع الاسواق وتعددتها وفقا لانشاء علاقات تجارية متكافئة وتجارة عادلة، والعمل على تحقيق الرفاهية للاقتصاد الفلسطيني، والعمل على تحسين مستويات الانتاج للمنتجين الفلسطينيين من خلال حرية الحركة للسلع والدخول في الاسواق دون عوائق، بالإضافة الى بناء اقتصاد فلسطيني مستقل وتحويله من اقتصاد ضعيف ومشوه يعتمد على اسرائيل الى اقتصاد فعال يعتمد على السياسات المالية والتجارية الفلسطينية المناسبة والاستفادة من الاستثناءات المتاحة في بروتوكول باريس الاقتصادي.

وفي الواقع يلاحظ ان بروتوكول باريس الاقتصادي قد رسخ وحدد العلاقة الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والجانب الاسرائيلي في اطار اتحاد جمركي يرتكز وبشكل اساسي على النظام الجمركي الاسرائيلي واجراءاته وسياساته التجارية، مع السماح ببعض الاستثناءات الهامشية في القوائم السلعية مثل استيراد المركبات والنفط. ولكن بعد التنفيذ والتطبيق على ارض الواقع تبين ان الغلاف الجمركي هو غلاف جمركي باتجاه واحد، حيث ان التعرفة الجمركية الخارجية هي التعرفة الاسرائيلية وبالتالي لم يتمكن الجانب الفلسطيني من الاستفادة من الاستثناءات المسموح بها في السياسة التجارية المتعلقة بالقوائم السلعية وينسب التعريفة والمواصفات والكميات المحددة للسلع القادمة من الاردن او مصر او من الدول العربية الاخرى (مسيف،2000).

وفيما يخص العلاقة التجارية المباشرة مع اسرائيل نص بروتوكول باريس الاقتصادي على تشكيل لجنة اقتصادية مشتركة، والتي تتكون من عدد مماثل من الخبراء من الجانبين تسمى (JEC)، وذلك لتنفيذ بنود هذا البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به، وتستخدم كلجنة مستمرة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، الا ان اللجنة لم تؤدي المهمة التي اوجدت من اجلها، ذلك لان اسرائيل ربطت القضايا الاقتصادية بتوجهاتها السياسية والامنية، هذا ادى الى تعطيل اعمال اللجنة وجعلها غير فعالة، حيث انها لم تعقد سوى اجتماع واحد في سبتمبر عام 2009، كما عمدت اسرائيل الى منطوق فرض سياسة الامر الواقع بدلا من منطوق التفاوض والمنافع المتبادلة.

تضمن بروتوكول باريس الاقتصادي على 11 ماده بالاضافة الى مقدمة وهي جزء لا يتجزأ من الاتفاق، وتتمحور المادة الاولى في تحديد اطار عمل بروتوكول باريس واهدافه ونطاق الاتفاق، وتعالج المادة الثانية مهام والية عمل اللجنة الاقتصادية المشتركة، اما بالنسبة الى المواد الثالثة والخامسة والسادسة فقد ركزت على تنظيم العلاقات التجارية الخارجية والسياسات الاقتصادية وتشمل على سياسات وضرائب الاستيراد والية المقاصة والقضايا الجمركية والضرائب المباشرة وغير المباشرة، اما المادة الرابعة فقد تعلقت بالبنوك والنقود والسياسة النقدية، اما المواد المتبقية فتتعلق بالتعاون والتنسيق في مجالات العمل والزراعة والصناعة والسياحة والتامين، وسيتم شرح مفصل لبعض بنود المواد ذات الصلة التي لها علاقة بموضوع التجارة بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي وما يتعلق بموضوع المقاصة لبيان مدى شرعية المقاصة.

### اتفاقية باريس الاقتصادية إطار عمل البروتوكول وأهدافه وآفاقه:

أ. يؤسس هذا البروتوكول الاتفاق التعاقدي الذي سيحكم العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، وسيشمل الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الانتقالية، وسيتم التطبيق تبعاً للمراحل الواردة في اتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الموقع في واشنطن في 13 أيلول الماضي، والمحاضر المتفق عليها والمرفقة به، وعليه سيبدأ التنفيذ في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وسيطبق في مرحلة لاحقة في باقي أنحاء الضفة الغربية، وفقاً لترتيبات المرحلة الانتقالية والترتيبات الأخرى التي اتفق الجانبان عليها.

ب. هذا البروتوكول وملاحقه سيتم دمجهما في اتفاق (غزة، أريحا) وسيكون جزءاً منها ويفسر بموجبها، وهذه الفقرة تشير لمنطقتي غزة وأريحا.

ت. سيبدأ العمل بالبروتوكول عند توقيع الاتفاق.

ث. يعنى مصطلح (مناطق) في هذا البروتوكول، المناطق تحت ولاية السلطة الفلسطينية وفقاً للاتفاق الخاص المتعلق بالولاية الإقليمية، الولاية الفلسطينية يمكن أن تشمل في اتفاقات لاحقة مناطق ومجالات ووظائف وفقاً للاتفاق المرحلي، لذا، فإن مصطلح (مناطق) في هذا البروتوكول سوف تفسر حيثما ورد على أنها تعني وظائف ومجالات كما ورد بالتعديلات الضرورية.

#### اللجنة الاقتصادية المشتركة:

أ. يشكل الجانبان لجنة اقتصادية فلسطينية- إسرائيلية مشتركة (ويشار إليها من الآن فصاعداً (JEC)؛ وذلك لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول ومعالجة المشاكل المتعلقة به، والتي قد تبرز من وقت لآخر، ويمكن لكل جانب أن يطالب بمراجعة أي مسألة تتعلق بالاتفاق عن طريق اللجنة (JEC).

ب. اللجنة المشتركة ستستخدم كلجنة مستمرة للتعاون الاقتصادي كما حددت في الملحق الثالث من إعلان المبادئ.

ت. ستتكون اللجنة المشتركة "JEC" من عدد متساوي من الأعضاء من كل جانب، ويمكن تشكيل لجان فرعية إذا دعت الضرورة لذلك، إضافة إلى اللجان الفرعية المحددة في البروتوكول، ويمكن للجنة الفرعية أن تضم خبراء حسب الضرورة.

ث. اللجنة المشتركة "JEC" ولجانها الفرعية ستتوصل إلى قراراتها بالاتفاق، لتحدد قواعدها الإجرائية وعملها، بما في ذلك مواعيد وأماكن اجتماعاتها.

## سياسة وضرائب الاستيراد:

تتعلق بتحديد المواد والبضائع التي يستوردها التاجر الفلسطيني من الدول المجاورة كمصر والاردن والدول العربية والاسلامية، بحيث تتناسب مع احتياجات السوق من ناحية السعر والكمية، بالإضافة الى تحديد نسبة الجمارك او الضرائب المفروضة عليها ومن اهم النقاط التي تتعلق في بند سياسة الاستيراد:

1/أ- ستكون سياسات الجمارك والاستيراد لكلا الجانبين وفقاً للمبادئ والترتيبات المفصلة في هذه المادة.

2/أ- سيكون للسلطة الفلسطينية كل الصلاحيات والمسؤوليات في مجال سياسة وإجراءات الاستيراد والجمارك المتعلقة بما يلي:

- السلع في القائمة (1/أ) المرفقة بالملحق "1" المصنعة في الأردن ومصر خاصة وفي الدول العربية الأخرى- سيكون الفلسطينيون قادرين على استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية.
- السلع في القائمة (2/أ) المرفقة بالملحق "2" من الدول العربية والإسلامية ومن دول أخرى- والتي باستطاعة الفلسطينيين استيرادها بكميات يتفق عليها الجانبان، وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية.

ب- إن سياسة الاستيراد التي ستتبعها السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بالقائمتين "1أ و 2أ"، (ستشمل بشكل مستقل ومن وقت لآخر) تحديداً وتغييراً في نسبة الجمارك وضريبة المشتريات والضرائب والرسوم والجبائات الأخرى، وتنظيم متطلبات وإجراءات الترخيص والمقاييس وستعتمد وسيلة تقدير الجمارك على اتفاقية (GATT) الموقعة عام 1994 منذ بدء تطبيقها في إسرائيل.

يلاحظ ان اسرائيل سمحت للجانب الفلسطيني بالاستيراد المباشر لبعض السلع بعينها دون غيرها، حيث تم ذكر هذه السلع في قوائم ملحقة بالاتفاق سميت قوائم A1،A2،B حيث شملت

هذه القوائم سلع لا تتجاوز مئة سلعة، تم تحديد مصدرها والكميات المسموح بها، بحيث يشمل الملحق الاول السلع المستورده من مصر والاردن، والملحق الثاني السلع المستوردة من الدول العربية والاسلامية، والملحق الثالث يتضمن السلع التي يسمح للجانب الفلسطيني باستيرادها لكن مع موافقة الجانب الاسرائيلي الالتزام بالنظام الجمركي الاسرائيلي.

- قيام اللجنة الفرعية بعمل مسح للسوق الفلسطيني لتحديد احتياجات السوق الفلسطينية للسلع والبضائع المنوعة والتي سيقدرها خبراء من لجنة فرعية، وستعتمد هذه التقديرات على أفضل التفاصيل المتوفرة عن الاستهلاك والإنتاج والاستثمار والتجارة الخارجية السابقة في المناطق، وستقدم اللجنة الفرعية تقديراتها في غضون ثلاثة أشهر من توقيع الاتفاق، وستقوم أيضاً بمراجعة التقديرات كل ستة أشهر على أساس أفضل الأرقام المتوفرة عن الفترة الأخيرة والتي تتوفر عنها المعلومات المناسبة مع الأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بالأمر. ولحين التوصل إلى اتفاق حول احتياجات السوق الفلسطينية، ستكون تقديرات الفترة السابقة معدلة وفق النمو السكاني، والارتفاع في الدخل القومي الإجمالي للفرد في الفترة السابقة بمثابة تقديرات مؤقتة.
- كل جانب سيصدر رخص استيراد لمورديه، وفق مبادئ هذه المادة، كما سيكون مسؤولاً عن تنفيذ كل متطلبات الترخيص والإجراءات السائدة وقت إصدار الرخص، وسيتم وضع ترتيبات متبادلة لتبادل المعلومات المتعلقة بأمور الترخيص.
- بالإضافة لنقاط الخروج والعبور وفقاً للمادة المتعلقة بالممرات في الملحق "1" من الاتفاق بغرض تصدير واستيراد البضائع، للجانب الفلسطيني الحق في استخدام كل نقاط العبور والخروج من إسرائيل المخصصة لذلك الغرض، وستعطى الصادرات والواردات للفلسطينيين من خلال نقاط العبور والخروج معاملة اقتصادية وتجارية متساوية.
- ستقوم السلطة الفلسطينية بجباية ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة واحدة على كل البضائع والخدمات المنتجة محلياً والواردات التي يقوم بها الفلسطينيون سواء وردت في

القوائم الثلاث المذكورة أعلاه أم لا، كما بالإمكان تثبيتها عند مستوى 15 إلى 16%. وذلك بهدف منع اي ميزة قد تتمتع بها السلع الفلسطينية، وبالتالي تتدفق نحو السوق الاسرائيلي.

- سيعلم كل جانب الآخر فوراً بتغييرات المعايير المذكورة وفي أمور سياسة الاستيراد الأخرى، والنظم والإجراءات التي حددها ضمن صلاحياته ومسؤولياته. أما فيما يتعلق بالتغييرات التي لا تتطلب تطبيقاً فورياً عند إقرارها، فستكون هناك عملية إبلاغ مسبق واستشارة متبادلة تأخذ بالاعتبار كل الأبعاد والأشكال الاقتصادية.
- اعطاء الجانب الفلسطيني الحق في التحكم الكامل في المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بالجمارك كتغيير قيمة الضريبة والكميات المستورده.
- اعتبار كافة السلع والبضائع التي يتم استيرادها من الدول المجاورة على انها سلع محلية حتى يثبت انها جديده وغير مشابهة لاي من السلع الموجودة في البلد.
- ستحدد السلطة الوطنية الفلسطينية نسب الجمارك وضريبة الشراء الخاصة به على السيارات المستوردة التي سيتم تسجيلها لدى السلطات الفلسطينية، وستكون المقاييس على السيارات المستوردة نفس تلك المطبقة وقت توقيع الاتفاق.

## سياسة الضرائب

### أ. الضرائب المباشرة:

تنظم وتنص المادة الخامسة على حق كل من اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية بتحديد وتنظيم وبصورة مستقلة سياساتها الضريبية في امور الضرائب بما في ذلك ضريبة الدخل على الافراد والشركات وضرائب البلديات والرسوم وضرائب الاملاك، وعليه قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بتنظيم الضرائب المباشرة من خلال اصدار عدد من الانظمة والقوانين وانشاء دوائر فنية خاصة لمتابعة السياسات الضريبية وجباية الضرائب.

## ب. الضرائب غير المباشرة:

تنظم المادة السادسة من بروتوكول باريس الاقتصادي الضرائب غير المباشرة على الانتاج المحلي، بحيث تقوم دوائر الضرائب الاسرائيلية بجباية ضريبة القيمة المضافة وتحولها الى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل نسبة 3% منها بدل خدمات، كما توضح هذه المادة اجراءات المقاصة بين دوائر الضرائب الفلسطينية ودوائر الضرائب الاسرائيلية، حيث يجتمع ممثلون عن الجانبين في كل شهر، ليقدم كل جانب للاخر قائمة بالفواتير التي تجمعت لديه لاجراء المقاصة فيما بينهما. وتقوم دوائر الضرائب الاسرائيلية والفلسطينية بفرض وجباية الضرائب (ضريبة القيمة المضافة، وضرائب المشتريات على الانتاج المحلي)، اضافة الى اي ضرائب اخرى غير مباشرة كل في مناطق نفوذها.

تسجل الاعمال التجارية لغايات ضريبة القيمة المضافة لذى دائرة الضريبة في مكان اقامتها وفي الجانب الذي تعمل فيه وفقا وعملا بالفقرة الخامسة من بروتوكول باريس، وهناك مقاصة لاياردات القيمة المضافة بين دوائر ضريبة القيمة المضافة في اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية حيث يتم التعامل بين الطرفين من خلال فاتورة مقاصة فلسطينية واخرى اسرائيلية، وهناك نوعين من فواتير المقاصة، الاولى مقاصة فلسطينية يرمز لها ب (p) تبين حجم التبادل التجاري والصادر من الاراضي الفلسطينية الى الجانب الاسرائيلي، والثانية فاتورة مقاصة اسرائيلية ويرمز لها ب (I) وهي تبين حجم التبادل التجاري الوارد من اسرائيل الى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم يقوم الطرفان باجراء تقاص وفقا لفواتير المقاصة المقدمة من قبل الطرفين، ويقوم الجانب الاسرائيلي بتحويل اموال المقاصة الى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية لان حجم الواردات من الجانب الاسرائيلي اعلى من قيمة الصادرات اليها، ولا يتم الاعتراف بالبضائع المنقولة بين الطرفين الا بوجود فاتورة مقاصة مصاحبة لهذه البضائع.

وينص بروتوكول باريس على ضرورة ان تكون الفواتير مكتوبة اما بالعربية او العبرية او الانجليزية، على ان تكتب الارقام بالاعداد العربية وليس الهندية، ويتم عادة طباعة فواتير المقاصة الفلسطينية والاسرائيلية باللغتين العربية والعبرية، وتكون فواتير الضريبة الصادرة من طرف الجهتين

صالحة فقط لمدة ستة اشهر من تاريخ اصدارها، وعلى الطرفين الاجتماع مرة كل شهر ليقدم كل طرف للاخر قائمة بالفواتير المقدمه اليه، لاجراء عملية التقاص بين الجانبين، على ان يتم تسوية مطالبات المقاصة في غضون ستة ايام من الاجتماع بين الطرفين، ونظرا لفرق حجم الصادرات من اسرائيل للمناطق الفلسطينية والصادرة من الجانب الفلسطيني الى اسرائيل يتوجب على الجانب الاسرائيلي ووفقا لبروتوكول باريس بتحويل الفرق في فواتير المقاصة الى الجانب الفلسطيني كل شهر، وعادة ما يقوم الجانب الاسرائيلي بتحويل مبلغ التقاص تقريبا خلال عشرة ايام من الاجتماع وليس ستة ايام كما هو منصوص عليه، ويقوم الجانب الاسرائيلي بالاعتراف فقط بالفواتير المقدمه للتقاص ولا تعترف بالصفقات التي لا تقدم فواتير الى الجانب الاسرائيلي مما يؤدي الى زيادة الفاقد من ايرادات المقاصة مما يؤدي الى انخفاض كبير في الايرادات العامة لذى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

من حق الطرفين اتخاذ الاجراء المناسب للتأكد والتحقق من صحة الفواتير المقدمة من الجانب الاخر بغرض المقاصة على ان يتم خصم اي فاتورة غير صالحة من دفعة المقاصة لهذا يتم عقد لقاء فني كل شهر ما بين دوائر المقاصة الفلسطينية والاسرائيلية لمراجعة الطرفين لفواتير المقاصة، ووضح السيد مؤيد البسطامي مدير دائرة الجمارك وضريبة القيمة المضافة في مدينة نابلس ان الجانب الاسرائيلي يخصم المبلغ فوراً في الجلسة القادمة لوجود فائض اموال المقاصه الفلسطينية لدى الجانب الاسرائيلي اذا تبين خطأ في فواتير المقاصة لصالح اسرائيل، بينما اذا تبين خطأ في الفواتير لصالح المقاصة الفلسطينية فان ذلك يستغرق العديد من الجلسات مع الطرف الاسرائيلي لارجاع الفاتورة والمبلغ المترتب عليه.

إن مقاصة الإيرادات من كل ضرائب الاستيراد والرسوم الأخرى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ستعتمد على مبدأ مكان المقصد النهائي، بالإضافة لذلك، فإن هذه الإيرادات الضريبية ستخصص للسلطة الفلسطينية، وحتى لو قام مستوردون إسرائيليون بالاستيراد عندما يكون المقصد قد ذكر بوضوح على وثائق الاستيراد أن شركة الاستيراد مسجلة لدى السلطة الفلسطينية، وتقوم بنشاط تجاري في المناطق، وسيتم تخليص هذا الإيراد خلال ستة أيام عمل من يوم جباية الضرائب والرسوم المذكورة.

## شرعية المقاصة:

ان مبدأ الضريبة لا بد من ان يكون مفروض بالقانون ومنصوص عليه من اجل ان يكسب الشرعية، وبموجب الاتفاق بين اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية تقوم اسرائيل بجمع الضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من اسرائيل بشكل مباشر او من خلالها لحساب السلطة الوطنية الفلسطينية، وتقوم بتحويلها الى الجانب الفلسطيني وفق الية عرفت بالمقاصة نص عليها اتفاق باريس الاقتصادي، وتشمل اتفاقية باريس على احدى وثلاثون ماده، وتخص الماده الرابعة والعشرون من الفصل الرابع بالقضايا الاقتصادية ضمن البروتوكول الاقتصادي في باريس بتاريخ 1994/4/29 وملاحقه، حيث يحتوي البروتوكول على احدى عشره ماده في الشؤون الاقتصادية، وتخص الماده الخامسه بالضرائب، والماده السادسة بالضرائب غير المباشرة منها ضريبة القيمة المضافة، وقد نص الاتفاق على الية العمل في تبادل البضائع عن طريق فاتورة المقاصة وتسمى "الفاتورة الموحده" وتحتوي هذه الفاتورة على (اسم المشتغل، عنوان المشتغل، الرقم المتسلسل، رقم مشتغل مرخص).

## وتقسم المقاصة الى نوعين:

1. نوع اسرائيلي يصدرها مشتغل اسرائيلي الى مشتغل فلسطيني ويرمز له بالحرف (I).
2. نوع فلسطيني يصدرها مشتغل فلسطيني الى مشتغل اسرائيلي ويرمز له بالحرف (P).

بحيث يتم تحويل مبالغ الضريبة التي يدفعها التجار الفلسطينيين للتجار الاسرائيليين، الى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبنفس الالية بالنسبة للمستوردين الاسرائيليين، وتعتبر فاتورة المقاصة هي الوثيقة التي تدل على حدوث الصفقة سواء كانت سلعة او خدمة، لذلك فهي تعد وتعتبر حجر الاساس الذي يقوم عليه نظام المقاصة.

## انواع فواتير المقاصة:

### اولا: فاتور المقاصة /المبيعات

وتصدر هذه الفاتورة من التاجر الفلسطيني الى التاجر الاسرائيلي عندما يقوم التاجر الفلسطيني ببيع بضاعة الى التاجر الاسرائيلي، على ان تقدم الى الدائرة الاسرائيلية خلال 15 يوم حتى تتمكن المقاصة المركزية الاسرائيلية من المطالبة بضريبة الفاتورة من الجانب الفلسطيني، وتطبع هذه الفواتير في مطابع الجانب الاسرائيلي وتتكون الفاتورة الواحد من اصل وثلاثة نسخ، وتحتوي الفاتورة على رقم متسلسل وهو رقم يدل على عدد المقاصات التي تمت طباعتها، وتحتوي على رقم البائع واسمه، واسم المشتري ورقمه، ونوع وعدد وسعر البضاعة وتاريخها والتوقيعات.

### ثانيا: فاتورة المقاصة /المشتريات

اي ان التاجر الفلسطيني يشتري بضاعة من التاجر الاسرائيلي، ويحصل على اصل ونسخة من فاتورة المشتريات، ويجب ان تقدم هذه الفاتورة خلال 45 يوم لدى الدائرة للختم وذلك لتسجيل ضريبتها، وتقوم كل دائرة من الدوائر بتجميع فواتير المقاصة بعد المصادقة عليها من قبل الدائرة المسجل لديها كدائرة نابلس وجنين مثلا وتحولها بكشف لدائرة المقاصة المركزية، ومن ثم تقوم المقاصة المركزية بالمطالبة بضريبة هذه الفواتير من الجانب الاسرائيلي.

## الباب الرابع

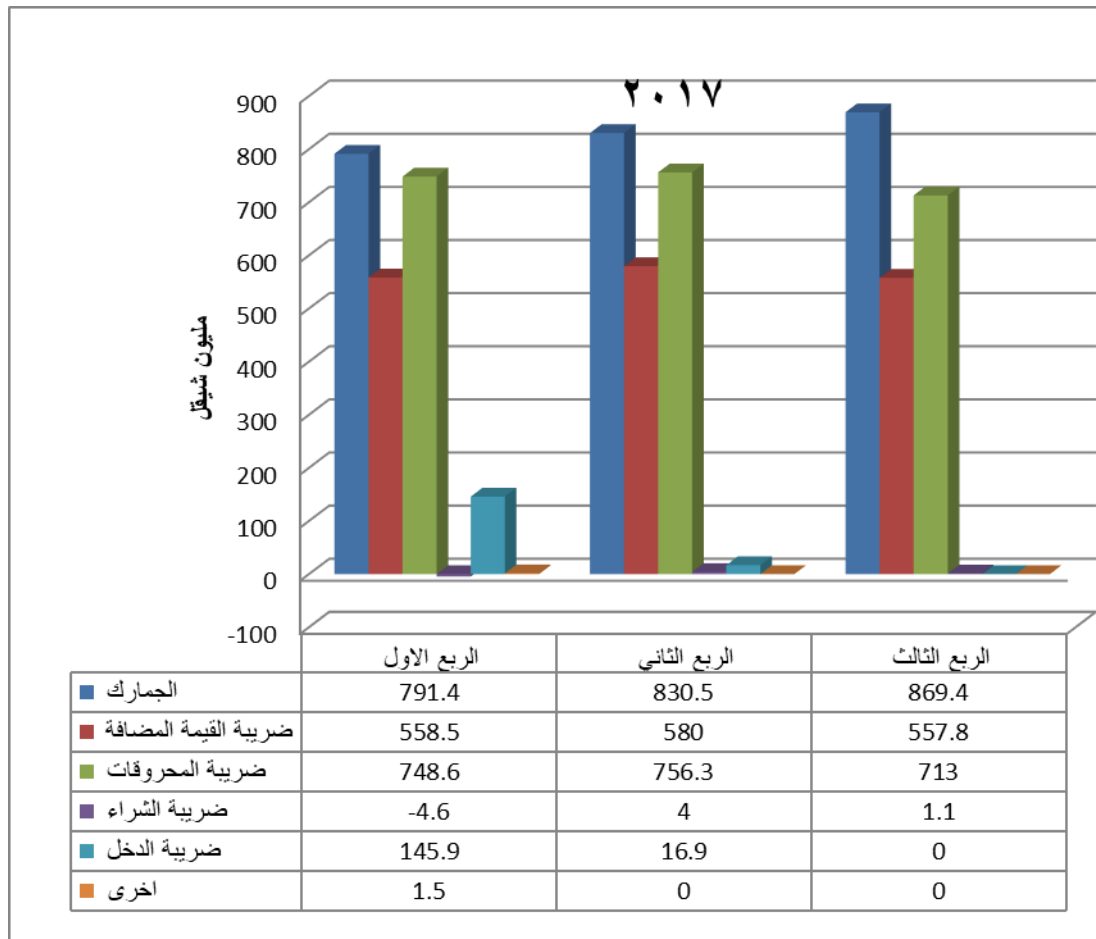
### التحليل الوصفي

بني النظام الضريبي في فلسطين اعتمادا على طبيعة وتركيب النظام الضريبي في اسرائيل والذي حدده بروتوكول باريس الاقتصادي، ويتكون هذا النظام الضريبي من شقين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة فهي تتكون من ضريبة الدخل وضريبة الاملاك، وقد نظم بروتوكول باريس الاقتصادي طبيعة هذه العلاقة من خلال المادة الخامسة، والتي تنص على ان "كل من اسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية ستحدد وتنظم بصورة مستقلة سياساتها الضريبية في امور الضرائب المباشرة بما في ذلك ضريبة الدخل على الافراد والشركات وضرائب الاملاك وضرائب رسوم البلديات". وان تقوم اسرائيل بتحويل 75% من ضرائب الدخل المحصلة عن العمال الفلسطينيين في اسرائيل، وتحويل 100% من الضرائب المحصلة من عمل العمال الفلسطينيين في المستوطنات الاسرائيلية. مع الاخذ بعين الاعتبار ان وجود العمال غير الرسميين في اسرائيل (بدون تصريح) لم يتطرق له الاتفاق الامر الذي يؤدي الى عدم تحصيل السلطة الوطنية الفلسطينية على ضرائب الدخل من هذه العمالة، وتقدر بعض الدراسات بان حوالي 30% من العمال يدخلون اسرائيل بدون تصاريح عمل، وهذا سيؤدي الى تسرب مالي من خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية (ماس، 2013).

اما بالنسبة الى الضرائب غير المباشرة فهي تلك الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات اما عند انتاجها او بيعها او استهلاكها او تداولها او استيرادها اي انها الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة (الدخل وراس المال)، وتتحصر في اربعة انواع رئيسية وهي: الجمارك (الجمارك على الواردات للسلطة الوطنية الفلسطينية او نتيجة للاستيراد المباشر عبر الموانئ وتحصلها اسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية الفلسطينية)، وضريبة الشراء (الضريبة التي يدفعها المنتج الذي يقوم بانتاج هذه البضاعة مرة واحدة ويقع عبؤها على المستهلك من استعمال البضاعة)، وضريبة القيمة المضافة (وهي تلك الضريبة التي تفرض على كل صفقة

اي الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع في كافة مراحل انتقال المنتج او الخدمة حتى تصل الى المستهلك النهائي)، وضريبة المحروقات، وتشكل هذه القيم بالمجمع قيمة المقاصة، وسيتم في هذا الفصل شرح وبيان مكونات المقاصة الرئيسية، وبيان حركة اجمالي ايرادات المقاصة حتى عام 2017، وخاصة خلال الربع الاول والثاني من عام 2015، ومدى علاقة وحجم ايرادات المقاصة باجمالي الايرادات العامة لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومدى علاقتها بالنتائج المحلي الاجمالي في فلسطين، وعلاقتها بمتوسط الاسعار الحقيقية بالنسبة الى المستهلك، ومدى علاقتها بالدين العام لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

### تفاصيل ايرادات المقاصة بالمليون شيقل لعام 2017



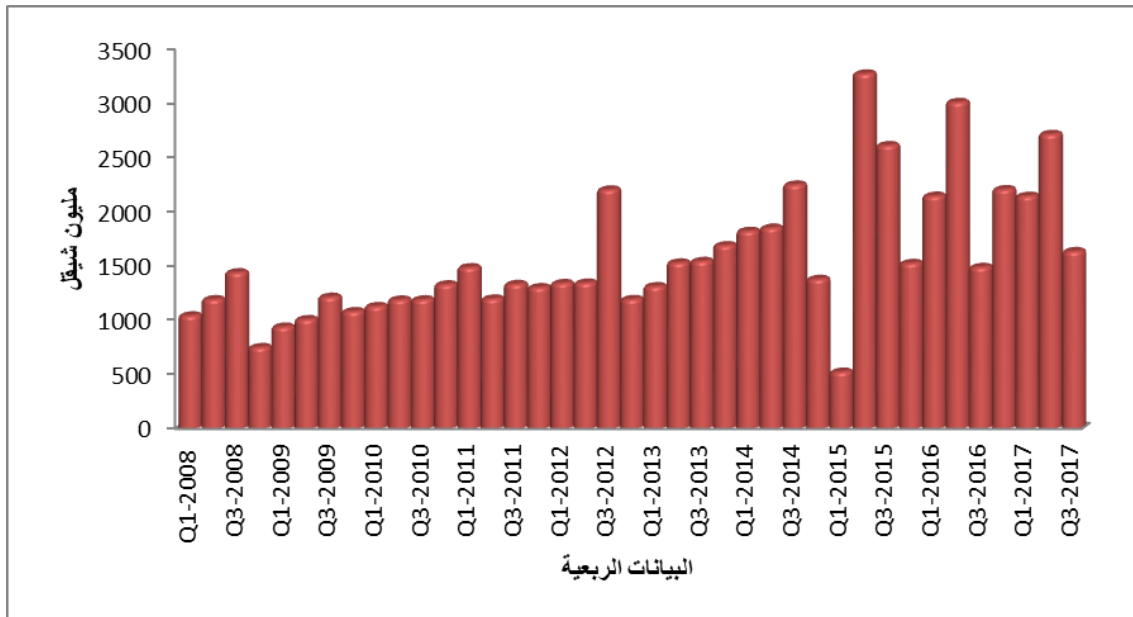
الشكل (1): ايرادات المقاصة بالمليون شيقل لسنة 2017

المصدر: حسب هذه الارقام اعتمادا على التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية لسنة (2017)

يوضح الشكل (1) المكونات الرئيسية والاساسية للمقاصة حيث تم اعتماد احدث البيانات من عام 2017، وذلك من اجل ايضاح مكونات المقاصة كحالة دراسة، حيث انها تتكون من (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات، وضريبة الدخل، وضريبة الشراء، واخرى) حيث تشكل (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات) النسب الثلاثة مجتمعة قيمة المقاصة تقريبا ويلاحظ ان نسب كل من هذه المكونات متقاربة الى حد ما حيث تمثل كل من هذه النسب ما يقارب 33% بالمتوسط من قيمة المقاصة، وان ضريبة الشراء والضرائب الاخرى تعتبر قليلة جدا من قيمة المقاصة، وان مكونات المقاصة لكافة السنوات الاخرى كانت مشابهة وقريبة لسنة 2017.

### بيان حركة اجمالي ايرادات المقاصة بالبيانات الربعية من الربع الاول لسنة 2008 حتى الربع

#### الثالث لسنة 2017



الشكل (2): بيانات المقاصة الربعية من الربع الاول لعام 2008 وحتى الربع الثالث لعام 2017

المصدر: التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية من سنة (2008-2017)

يوضح الشكل (2) طبيعة وحركة ايرادات المقاصة بالبيانات الربعية من الفترة الممتدة من الربع الاول لعام 2008 وحتى الربع الثالث لعام 2017، ويذكر ان مرحلة ما قبل 2008 قد شهدت

تراجعا في إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية، ويعود هذا الانخفاض الى تعطيل اسرائيل تحويل إيرادات المقاصة الى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب فوز حركة حماس في الانتخابات، والتي عادت الى الارتفاع في عام 2008، ويلاحظ من الشكل المبين اعلاه ان إيرادات المقاصة شهدت تزييدا من الربع الاول حتى الربع الثالث لسنة 2008 ومن ثم انخفضت بشكل ملحوظ في الربع الرابع لنفس السنة، ويعود ذلك الانخفاض لقيام اسرائيل بحجز اموال المقاصة، وعدم دفعها وتحويلها لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية بسبب الحرب التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة تحت مسمى (بقعة الزيت اللاهب)، وفي الربع الاول لسنة 2009 حتى الربع الثالث يلاحظ ان هناك تزييدا ملحوظا لايرادات المقاصة، وذلك لقيام اسرائيل بتحويل اموال المقاصة المحتجزة لديها بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة، وفي الربع الرابع من سنة 2009 حدث ايضا انخفاض بسيط في إيرادات المقاصة لما شهدته هذه الفترة من تقلبات سياسية كتنقيح غولدستون حول انتهاكات الجيش الاسرائيلي في الحرب، والعمل على افشال ملف المصالحة الفلسطينية، وفوز اليمين الاسرائيلي في الانتخابات الاسرائيلية، وتسلم نتنياهو مقاليد الحكم في اسرائيل، وارتفعت إيرادات المقاصة خلال عام 2010 بنسبة 15.1% مقارنة مع عام 2009، وذلك بسبب وجود رقابة اكثر على التزام التجار في تقديم الفواتير اضافة الى ذلك تحسن في حجم الاستيراد من العالم الخارجي ومن اسرائيل فقد بلغت إيرادات المقاصة 1269.4 مليون دولار خلال عام 2010 مقابل 1103.2 مليون دولار عام 2009. ومن ثم بدأت إيرادات المقاصة بالزيادة بشكل تدريجي حتى الربع الثالث لسنة 2012.

في الربع الرابع لسنة 2012 بدأت اسرائيل بشن حرب اخرى على قطاع غزة باسم عامود السحاب مما ادى الى انخفاض واضح في إيرادات المقاصة بسبب قيام اسرائيل بحجز جزء من اموال المقاصة المستحقة لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبعدها وفي الربع الثاني من نفس السنة قامت اسرائيل بتحويل ما احتجزته من اموال المقاصة لخزينة السلطة مما ادى الى ارتفاع في إيرادات المقاصة.

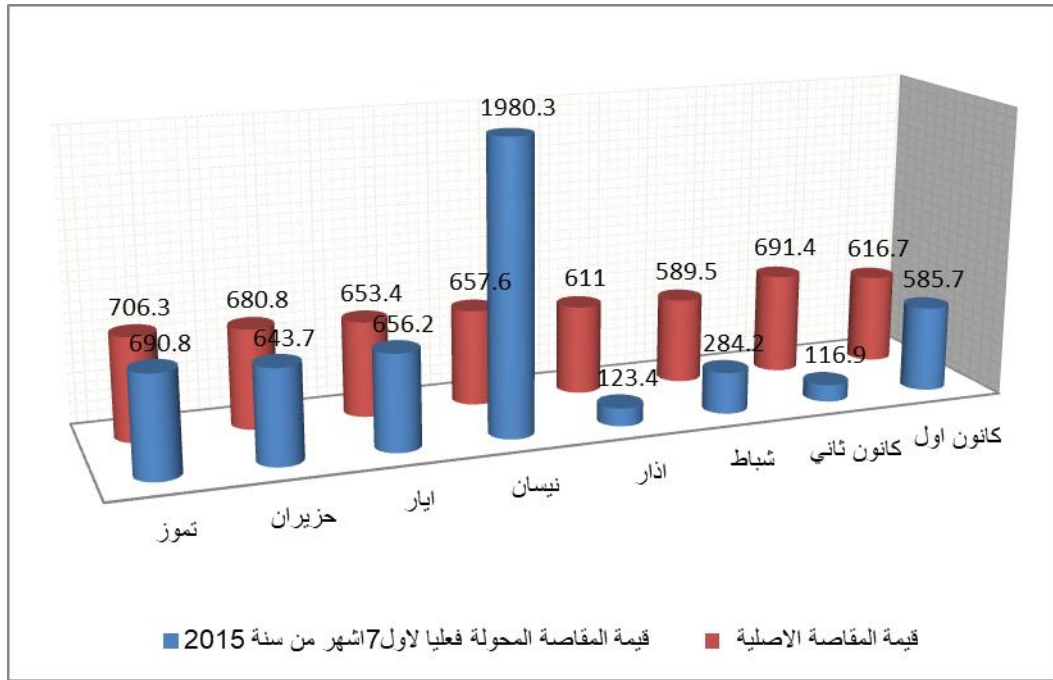
الجرف الصامد هي الحرب الثالثة التي شنتها اسرائيل على قطاع غزة والتي ادت الى انخفاض كبير وواضح في إيرادات المقاصة في الربع الرابع لسنة 2014 كما هو مبين في الشكل

اعلاه بسبب قيام اسرائيل وكعادتها بالحجز على اموال المقاصة المستحقة للجانب الفلسطيني، وتبع هذا الانخفاض انخفاض اخر في الربع الاول لسنة 2015 بسبب قيام اسرائيل بحجز معظم ايرادات المقاصة، وذلك للضغط على الجانب الفلسطيني لتقديم تنازلات سياسية، وعدم التوجه لمحكمة الجنايات الدولية، هذا بدوره ادى الى حدوث ازمة مالية كبيرة لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ونعكس ذلك وبشكل واضح بعدم قدرة السلطة على دفع رواتب الموظفين وسداد ما عليها من التزامات مالية، وقد بلغت هذه الازمة المالية ذروتها في الربع الاول من سنة 2015 وخاصة في شهر كانون ثاني واذار، وستمريت هذه الازمة حتى شهر نيسان من نفس السنة حيث قامت اسرائيل بتحويل ما احتجزته من اموال المقاصة لذى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وبلغت ايرادات المقاصة خلال عام 2015 ما يقارب 2053.3 مليون دولار امريكي بما نسبته 73.1% من اجمالي صافي الايرادات، زاد اجمالي ايرادات المقاصة خلال الفترة 2010-2015 بنسبة 63.1% اي بحوالة 12.6% سنويا، وشهد العام 2016 و 2017 انتظاما في تدفق ايرادات المقاصة وبشكل طبيعي.

بيان وتوضيح تفاصيل ايرادات المقاصة خلال الربع الاول والثاني من سنة 2015:-

جدول رقم (1) : بيان تفاصيل ايرادات المقاصة خلال الربع الاول والثاني من سنة 2015 بالمليون شيقل.

سنة 2015	كانون اول	كانون ثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز
قيمة المقاصة المحولة فعليا	585.7	116.9	284.2	123.4	1980.3	656.2	643.7	690.8
قيمة المقاصة الاصلية	616.7	691.4	589.5	611	657.6	653.4	680.8	706.3
النسبة المئوية للمبالغ المحولة لكل شهر	95%	17%	48%	20%	301%	100%	95%	98%



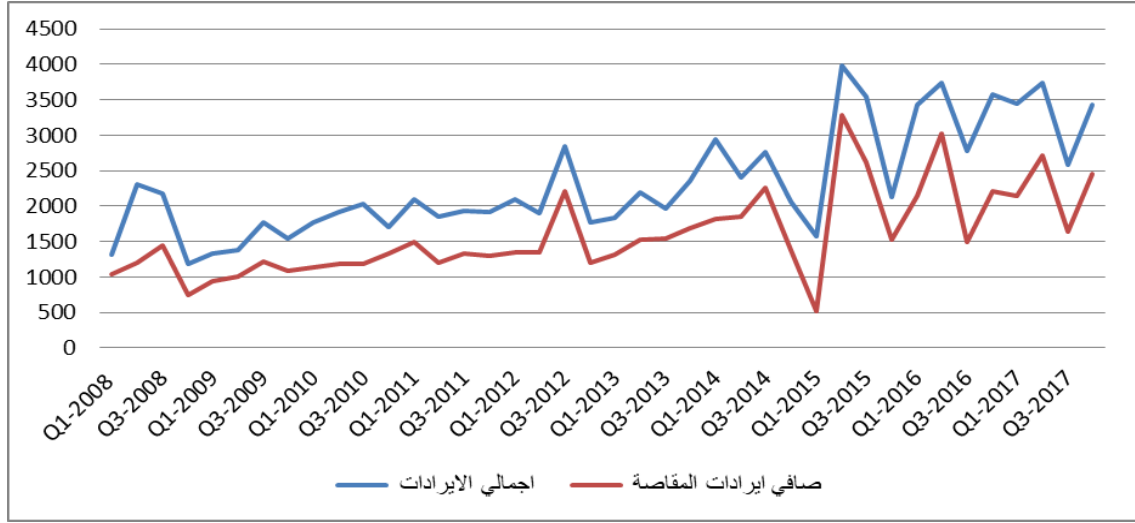
الشكل (3): تفصيل ايرادات المقاصة لاول 7 شهور من سنة 2015 (بالمليون الشيقل)

المصدر: حسب بناء على التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية لسنة (2015).

يبين الشكل (3) بيان وتفصيل ايرادات المقاصة خلال الاشهر الاولى من سنة 2015، وذلك لاهمية هذه الفترة وتوضيحا للالزمة المالية التي مرت فيها السلطة الوطنية الفلسطينية حيث يلاحظ ان اسرائيل قامت بالشهر الاول (كانون الثاني) بمصادرة ما نسبته 83% من اموال المقاصة وتحويل 17% فقط لوزارة المالية الفلسطينية، وفي الشهر الثاني (شباط) قامت اسرائيل بمصادرة ما نسبته 52% من اموال المقاصة وتحويل 48% لوزارة المالية الفلسطينية. وفي الشهر الثالث (اذار) قامت اسرائيل ايضا بمصادرة ما نسبته 80% من اموال المقاصة وتحويل ما نسبته 20% فقط لوزارة المالية الفلسطينية، وفي شهر نيسان قامت اسرائيل بتحويل معظم مستحقات المقاصة المحتجزة لديها لخزينة الحكومة الفلسطينية حيث بلغت مجموع هذه المستحقات 1980.3 مليون شيقل، وكان هذا اذانا بانتهاء الالزمة المالية الفلسطينية وحدث انفراج واضح بقضية رواتب موظفي السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم عادة ايرادات المقاصة للتدفق بشكل منتظم لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية في الاشهر اللاحقة.

## بيان اجمالي ايرادات المقاصة واجمالي الايرادات من الربع الاول لسنة 2008 حتى الربع الرابع

لسنة 2017



الشكل (4): العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة واجمالي الايرادات من الربع الاول لسنة 2008 - الربع الرابع

لسنة 2017 (بالمليون الشيقل)

المصدر: التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية من سنة (2008 - 2017).

يبين الشكل (4) المرسوم اعلاه مدى طبيعة وحجم العلاقة بين اجمالي الايرادات العامه لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية واجمالي ايرادات المقاصة، حيث يلاحظ مدى اهمية وحجم ما تشكله ايرادات المقاصة من مجمل الايرادات العامة لدى خزينة الحكومة الفلسطينية، ولبيان مدى وحجم وطبيعة هذه الاهمية فقد بلغ اجمالي ايرادات المقاصة في عام 2011 4981.2 مليون شيقل مقابل 4407.2 مليون شيقل في عام 2010 اي بزيادة ما نسبته 13% بحيث انها اصبحت تشكل ما نسبته 69.6% من الايرادات العامة لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، ويمكن ان يعزى ذلك الى وجود رقابة اكبر على التزام التجار في تقديم فواتير المقاصة بالاضافة الى ارتفاع حجم الاستيراد من العالم الخارجي ومن اسرائيل، وهذا يعكس مدى اعتماد الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية على اسرائيل.

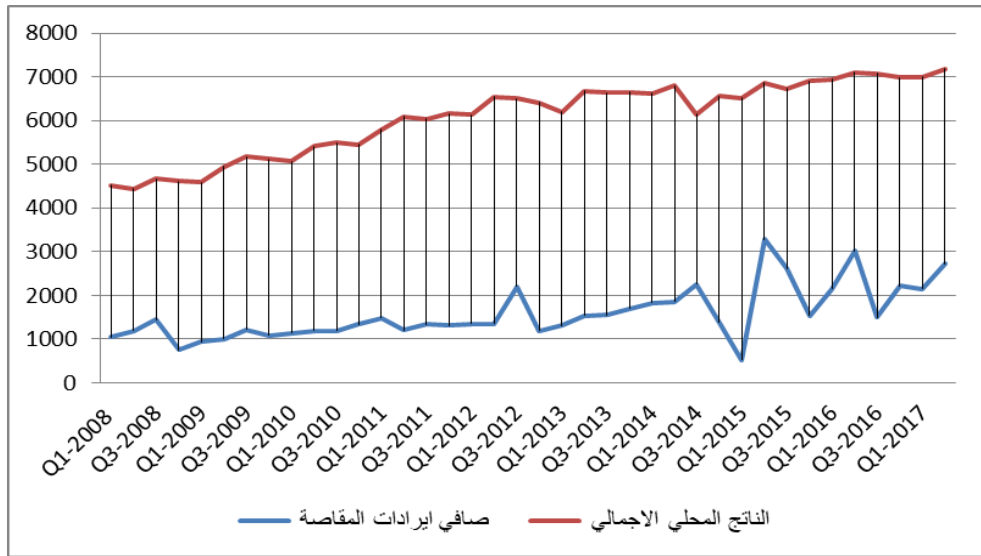
في عام 2012 ارتفعت ايرادات المقاصة بنسبة 2.5% مقارنة بالعام 2011 لتصل الى 5106.2 مليون شيقل لتشكل ما نسبته 70.3% من اجمالي الايرادات العامة لعام 2012، وان

ايرادات المقاصة في عام 2013 بلغت 6103 مليون شيقل اي انها ساهمت بنحو 66.5% من اجمالي الايرادات العامة، وارتفعت ايرادات المقاصة بنسبة 20% في عام 2014 عن العام 2013 لتصل الى 7331 مليون شيقل لتشكل ما نسبته تقريبا 73% من الايرادات العامة، وفي عام 2015 سجلت ايرادات المقاصة استقرار مقارنة بالعام 2014 حيث بلغت تقريبا 7287.25 مليون شيقل ويسهم ما نسبته 73.1% من اجمالي الايرادات لدى خزينة الحكومة الفلسطينية.

ويلاحظ ان نسبة اجمالي ايرادات المقاصة قد سجلت ارتفاعا خلال العام 2016 بنسبة 13.8% مقارنة بالعام 2015 حيث بلغت تقريبا 8181.95 مليون شيقل اي انها تسهم ما نسبته 65.8% من اجمالي الايرادات العامة لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، وقد بلغت اجمالي ايرادات المقاصة في عام 2017 تقريبا 8966.3 مليون شيقل اي ما نسبته 68% من اجمالي الايرادات العامة لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية.

### صافي ايرادات المقاصة والناتج المحلي الاجمالي من الربع الاول لسنة 2008 - الربع الثاني

#### لسنة 2017

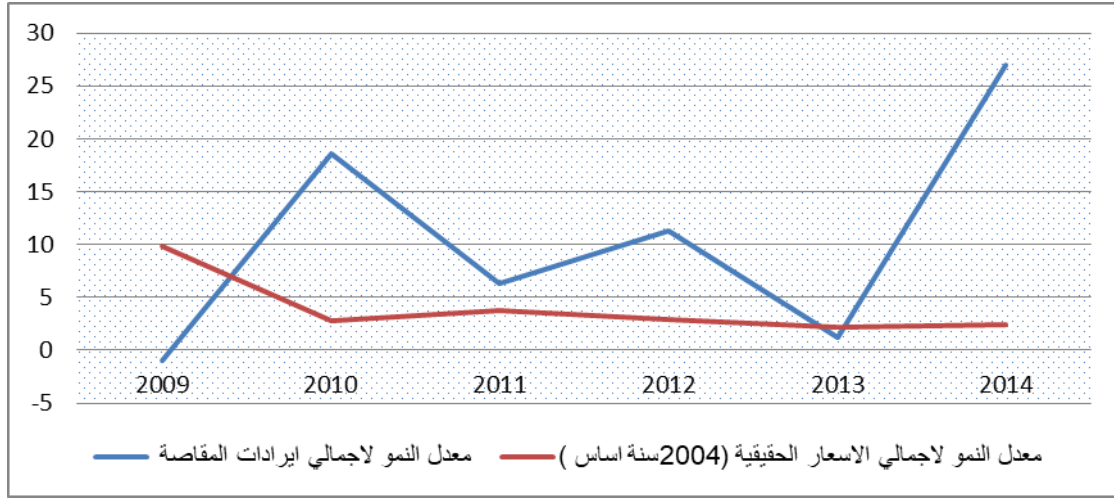


الشكل (5): العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة والناتج المحلي الاجمالي (بالشيقل)

المصدر: التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية والتقارير الاحصائية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية من سنة (2008-2017).

يوضح الشكل (5) مدى العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة والنتاج المحلي الاجمالي (GDP) حيث يلاحظ ان هناك علاقة طردية بين اجمالي ايرادات المقاصة واجمالي الناتج المحلي (GDP)، وذلك بالوضع الطبيعي فابزيادة ايرادات المقاصة يكون هناك زيادة في الايرادات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية هذا سيؤدي الى زيادة في تسديد ما عليها من التزامات ورواتب وزيادة في انفاقها مما يؤدي الى زيادة في العرض النقدي، وبالتالي حدوث انتعاش اقتصادي نوعا ما هذا سيؤدي الى زيادة الطلب على السلع وبالتالي زيادة الانتاج مما سيؤدي الى رفع الناتج المحلي الاجمالي، فقد شهد الناتج المحلي الاجمالي نموا بنسبة 3.5% و4.1% خلال العامين 2015 و2016 على التوالي، اي ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.5% ليصل الى 1745.9 دولار امريكي في عام 2015، وفي عام 2016 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1.2% ليصل الى 1765.9 دولار امريكي، وارتفع الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الثالث من عام 2017 بنسبة 5% مقارنة بالعام 2016، وايضا انخفاض في ايرادات المقاصة سيؤدي الى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، ولكن يلاحظ من الرسم اعلاه ان هناك بعض الحالات يحدث فيها زيادة في اجمالي ايرادات المقاصة لم يرافقها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي كالربع الثالث لسنة 2012 والربع الثالث لسنة 2014 بل على العكس قد يحدث هناك انخفاض ويعود ذلك لان هذه الزيادة في ايرادات المقاصة لم تكن زيادة طبيعية بل زيادة بسبب افراج اسرائيل عن مستحقات المقاصة التي قامت بحجزها في فترات سابقة، وعادة يقوم الجانب الفلسطيني باستخدام هذه الاموال لتسديد ما عليه من التزامات مالية.

## العلاقة بين اجمالي ايرادات المقاصة ومتوسط الاسعار الحقيقية بالنسبة للمستهلك



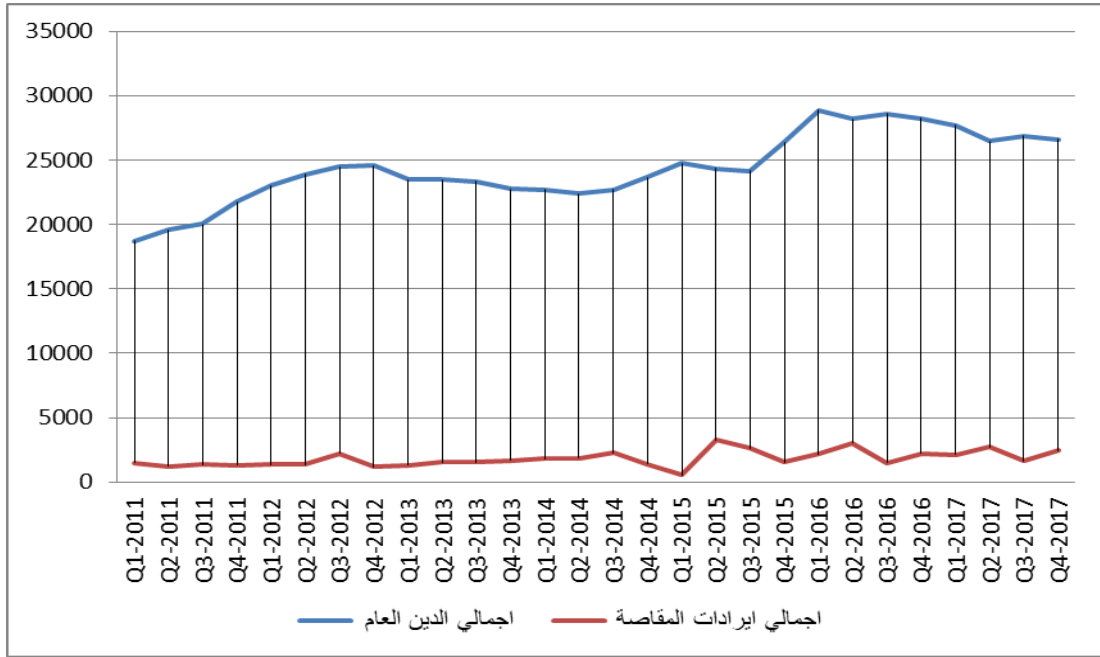
الشكل (6): العلاقة بين معدل النمو لاجمالي ايرادات المقاصة ومعدل النمو للاسعار الحقيقية (بالشيقل).

المصدر: التقارير المالية الصادرة عن وزارة المالية الفلسطينية والتقارير الاحصائية الصادرة عن سلطة النقد من سنة (2009-2014).

يوضح الشكل (6) مدى العلاقة بين معدل النمو في اجمالي ايرادات المقاصة ومعدل النمو في الاسعار الحقيقية وقوة الارتباط بينهما حيث يلاحظ انه في سنة 2008 كان هناك انخفاض في نمو ايرادات المقاصة بسبب الحرب على قطاع غزة ولكن بالمقابل كان هناك زيادة بمعدل النمو للاسعار حتى بداية سنة 2009، ومن ثم بدأت الاسعار بالانخفاض بشكل كبير ومن ثم اتجهت الاسعار للاستقرار والثبات من بداية سنة 2010 بالرغم من التقلبات الكبيرة زيادة ونقصانا في ايرادات المقاصة، وقد يعود السبب في ارتفاع الاسعار لشدة الاقبال على السلع التموينية في فترات الحروب كسنة 2008، 2012 او قد يكون ارتفاع الاسعار احيانا في بعض الفترات ناتج عن زيادة في ايرادات المقاصة هذا يؤدي بدوره الى حدوث زيادة في الايرادات العامة للدولة، وبالتالي سيزيد التزامها بتسديد ما عليها من التزامات ورواتب وزيادة في الانفاق، وبالتالي حدوث زيادة بالنقد والسيولة هذا سيؤدي الى زيادة في الطلب على السلع مما سيؤدي الى ارتفاع في الاسعار.

وقد يكون الانخفاض بالاسعار في بعض الاحيان ناتج عن الحروب ايضا او بسبب انخفاض في ايرادات المقاصة على غرار ما سبق. اذا ومما سبق يستنتج انه لا يوجد علاقة واضحة وثابتة بين معدل النمو لاجمالي الايرادات ومعدل النمو للاسعار الحقيقية .

### العلاقة بين اجمالي الدين العام لخزينة السلطة الفلسطينية واجمالي ايرادات المقاصة من الربع الاول سنة 2011 – الربع الرابع لسنة 2017



الشكل (7): العلاقة بين إجمالي الدين العام لخزينة السلطة الفلسطينية وإجمالي إيرادات المقاصة من الربع الأول لسنة 2011- الربع الرابع لسنة 2017 (بالشقل) .

المصدر: التقارير المالية الصادرة من وزارة المالية الفلسطينية من سنة (2011 - 2017).

يوضح الشكل (7) المرسوم اعلاه مدى العلاقة بين الدين العام لخزينة السلطة الفلسطينية واجمالي ايرادات المقاصة فهي بالمجمل علاقة عكسية فأى زيادة في ايرادات المقاصة تؤدي الى انخفاض في الدين العام (الاقتراض الداخلي والخارجي) , والعكس صحيح فعندما تقوم اسرائيل بحجز اموال المقاصة هذا سيؤدي الى وجود حاجة ملحة للسلطة الوطنية الفلسطينية للاقتراض وذلك لسد ما عليها من التزامات وخاصة موضوع الرواتب اي انه يزيد الاقتراض بزيادة حجز اسرائيل لاموال المقاصة. وهذا بدى واضحا في الربع الاول والثاني لسنة 2015.

## الباب الخامس

### التحليل الكيفي

#### الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الفصل وصفاً لمجتمع الدراسة، والطريقة التي اتبعتها الباحثة لاختيار عينة الدراسة، كما يتناول وصف الأداة المستخدمة فيها، والإجراءات التي اتبعت في تنفيذها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

#### منهج الدراسة:

#### مسح ميداني كمي:

- استمارة البحث: ان عملية تصميم استمارة البحث، ومن ثم تنفيذه بشكل مدروس من حيث جميع الافكار والفرضيات وطرق التحليل واسلوب الصياغة، وكذلك الزمن المستغرق لانجاز كل مرحلة من مراحل المسح، والعمل على تحديد خصائص حجم العينة، وعلى هذا الاساس تم تحديد طبيعة الاستمارة والاسئلة وترميزها، وطرح وصياغة كل سؤال من اسئلة الاستمارة للحصول على اجابة ذات علاقة بموضوع البحث، فمكونات استمارة البحث تبحث عن العوامل والمسببات التي تؤول دون الافصاح عن فواتير المقاصة وبالتالي فان الفئة المستهدفة هي فئة التجار الذين يقومون بنشاط تجاري مع اسرائيل، فالمسح الميداني الكمي سيساعد في فهم حجم المشكلة، وسيتم اجراء دراسة اولية على الاستمارة وعرضها على ذوي الخبرة بحيث انه تم عرضها على مجموعة من المحاضرين في جامعة النجاح (د.جهد ياسين، و د.محمود ابو الرب، و د.عاص الاطرش)، والباحث والخبير الاقتصادي في معهد ماس للدراسات والابحاث الاقتصادية الدكتور مسيف مسيف، والدكتور صالح الكفري مدير عام الاداره العامه للاحصاءات الاقتصادية، من اجل تحديد مدى مناسبة وملائمة تصنيف

الاسئلة في المحاور المختلفة لتحقيق اهداف البحث، والتأكد من مدى شموليتها وانتقائها وصياغتها للوصول الى اهداف البحث المرجوة.

- اطار العينة: قائمة التجار الذين يتعاملون مع اسرائيل ويستخدمون فواتير المقاصة، وتم تحديد اطار المعاينة من وزارة المالية (I,P) بحيث طلب تعاون الوزارة في اعطاء مجموعة من التجار للتواصل معهم موزعين بمناطق مختلفة من مدن الضفة الغربية حسب الحجم التجاري الذي تمثله كل مدينة عن طريق مكاتب التخليص في وزارة المالية الفلسطينية في مدن الضفة الغربية، وتقوم وزارة المالية بمنح دفاتر مقاصة الى التجار، ومن هنا تمكنا من تحديد كم عدد التجار الذين يمتلكون دفاتر مقاصة، وعن طريق غرفة التجارة في الضفة الغربية.

- تصميم العينة: يوجد طبقتين من المنشآت تتعامل مع الجانب الاسرائيلي هناك المنشأة(شركة) الفردية والشركات الشراكة، وتم التعرف على التجار بشكل ادق واعمق من جمعية رجال الاعمال ومن وزارة المالية الفلسطينية، للتعرف على خصائص كل طبقة من الشركات (حجم التداول، عددهم في كل مدينة من مدن الضفة الغربية، طبيعة النشاط التجاري ..).

- العينة: حجم العينة يعتمد على الطبقات، والتي تم تحديدها بناء على المجموعات البؤرية، ووزارة المالية الفلسطينية ودوائر المقاصة التابعة لوزارة المالية الفلسطينية في مدن الضفة الغربية، وتم الحصول على قوائم لاعداد التجار الذين يمتلكون فواتير مقاصة من وزارة المالية الفلسطينية لسنة 2016، والبالغ عددهم تقريبا 14000 تاجر موزعين على مدن الضفة الغربية وكان توزيعهم كالتالي (كبار المكلفين 247 مكلف موزعين على مناطق ومدن الضفة الغربية، رام الله 2938 مكلف، الرام 557 مكلف، الخليل مكلف 2372، جنوب الخليل 506 مكلف، نابلس 2060 مكلف، سلفيت 431 مكلف، بيت لحم 1372 مكلف، ابو ديس 270 مكلف، جنين 1513 مكلف، طوباس 277 مكلف، طولكرم 833 مكلف، قلقيلية 483 مكلف، اريحا 277 مكلف )، وحددت حجم العينة موزعة على مدن الضفة الغربية كل

مدينة حسب ما تمثله من عدد التجار كنسبة مئوية وتم تحديد طبيعة هذه الشركات (هل هي شركة فردية، ام هي شركة شراكة)، اي ان العينة هي عينة (طبقيّة عشوائية بسيطة).

• الاستمارة: تشمل معلومات عامة عن خلفية التاجر (المركز التعليمي لصاحب المشروع، خبره العملية لصاحب المشروع، عمر المشروع التجاري، نوع قطاع الاعمال، عدد العاملين في المشروع التجاري، حجم النشاط التجاري، نوع المشروع التجاري، نطاق عمل المشروع، الية تملك المشروع التجاري، مكان المشروع التجاري)، وهذه عوامل مستقلة (independent variable).

• وهناك جزء خاص بالاسئلة لمعرفة الاسباب التي تكمن وراء اخفاء التاجر لفواتير المقاصة ومن هذه الاسئلة والتي حددت بشكل اعمق وادق بعد اجراء المجموعات البؤرية والتي ستطرح في الاستبيان لمعرفة لماذا يتهرب المكلفون من الافصاح عن فواتير المقاصة لدائرة ضريبة المضافة (المغالاة في اسعار الضريبة، ضعف التطبيق للقانون في فلسطين، غموض القانون الضريبي المطبق، تعقيد الاجراءات الادارية الخاصة في التحصيل والجباية في فلسطين، قلة التنسيق بين الدوائر الحكومية المختلفة، انعدام الاستقرار الاقتصادي، عدم الشعور بالعدالة المجتمعية، سوء الانفاق العام وعدم الشعور بالخدمات المقدمة، عدم الشعور بالرضى عن الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي، عدم سيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر والحدود، الربط بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل، عدم الشعور بالرضى عن الاداء لدى ضريبة القيمة المضافة، قلة الثقة بين المكلف ومأمور الجباية، العمل على تعظيم الربح، الجهل وعدم المعرفة والادراك للمخاطر المترتبة على عدم الافصاح، عدم المساواة في التطبيق، الشعور بعدم الانصاف من دفع الضريبة على غرار التاجر الاسرائيلي، المنافسه السوقية بين القطاعات التجارية ذات الصلة، عدم تقديم الكشوفات الدورية للجهات والدوائر الحكومية، الموقف السياسي من الحكومة،....)، وسيتم الاجابة عن هذه الاسئلة من قبل التاجر للوصول الى اكثر الاسباب والعوامل التي تدفع بالتجار لعدم الافصاح عن فواتير المقاصة.

• العمل الميداني: تم جمع البيانات بشكل شخصي و عن طريق اشخاص مكلفين بالميدان او عن طريق المكالمات الهاتفية.

• معالجة البيانات: تم جمع البيانات ومعالجتها وفحصها من خلال البرنامج الاحصائي spss للوصول الى النتائج المرجوة من هذا البحث.

• تحليل البيانات عن طريق استخدام التحليل الوصفي للمتغيرات وهنا تم تحليل البيانات التي قمنا بجمعها من المسح الميداني للوصول الى معرفة العوامل والاسباب الحقيقية، والتي تكمن وراء قيام التاجر باخفاء وتقليل قيمة فواتير المقاصه، وعملية تحليل البيانات تحتاج للتعرف على ما هو المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

فالمتغير التابع سيكون متوسط التهرب الضريبي بحيث يتم قياسها من الاسئلة التي سيتم طرحها في الاستبيان، اما المتغيرات المستقلة ستكون مثلا القطاع، حجم مداوات التاجر، منطقة العمل، العمر، الجنس(ان امكن)، التعليم، الخبرة، عمر المشروع، عدد العاملين، الية التملك، نوع الشركة، وذلك من خلال استخدام الباحث لمجموعة من الأساليب الإحصائية تفصل كآلاتي:

1. **One Way Anova** (تحليل التباين): وذلك لوجود عدة مستويات للمتغير المستقل وعلاقتها بمتغير تابع واحد (التهرب الضريبي).

2. **TOW-sample : T - TTEST**، وذلك لفحص العلاقة بين متغيرين.

3. **Descriptive Statistics** (الإحصاء الوصفي): وذلك لإعطاء تقرير عن الإحصائيات متوحدة التباين للبيانات الموجودة في نطاق الإدخال، مع توفر معلومات حول الاتجاه المركزي للبيانات وتباينها.

وسيستخدم لإجراء عملية التحليل الإحصائي الحزمة البرمجية الإحصائية SPSS

Manual.

وفي النهاية تم دراسة وتحصص العوامل الاكثر تهربا للضريبة من اجل الحد منها، ومساعدة صاحب ومتخذ القرار في اتخاذ الاجراءات المناسبة للحد من هذه العوامل من اجل تقليل التهرب من تقديم فواتير المقاصة.

### مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من التجار الذين يتعاملون مع إسرائيل ويستخدمون فواتير المقاصة في الضفة الغربية، وهم موزعين على النحو التالي:

جدول رقم (2): يبين توزيع افراد المجتمع حسب العينة في مدن الضفة الغربية

عدد المكلفين	المدينة
79	رام الله
15	الرام
64	الخليل
14	جنوب الخليل
55	نابلس
12	سلفيت
37	بيت لحم
7	ابو ديس
41	جنين
8	طوباس
22	طولكرم
13	قلقيلية
7	اريجا

## عينة الدراسة:

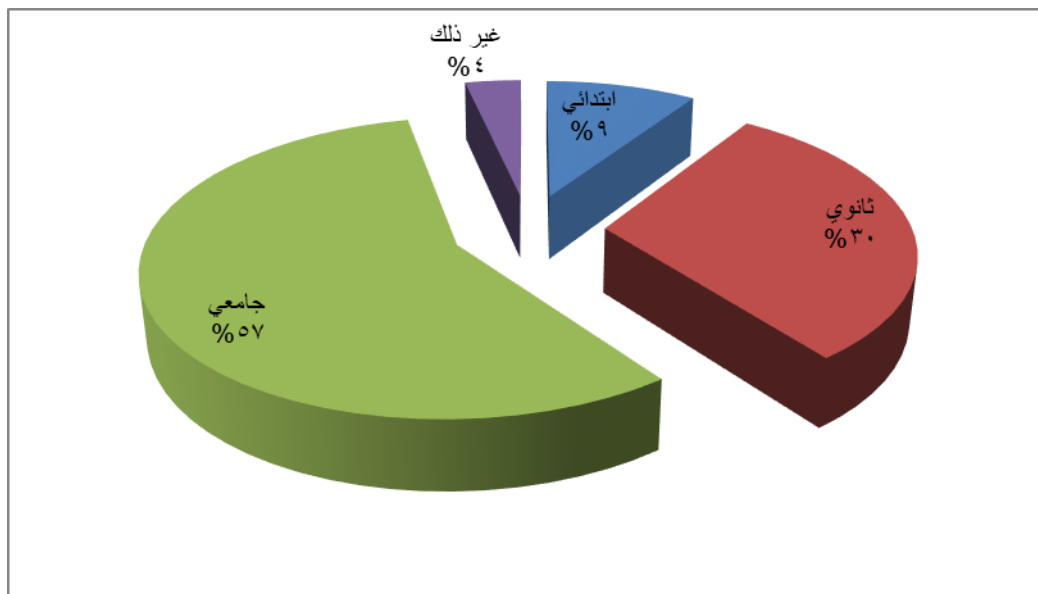
تكونت عينة الدراسة من مجموعة من التجار الذين يتعاملون مع إسرائيل ويستخدمون فواتير المقاصة في الضفة الغربية، بلغ عددهم (375)، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية. وتبين الجداول التالية توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة:

جدول رقم(3): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المركز التعليمي لصاحب المشروع

## التجاري

المتغير	التكرار	النسبة
ابتدائي	35	9.3
ثانوي	114	30.4
جامعي	213	56.8
غير ذلك	13	3.5
المجموع	375	100.0

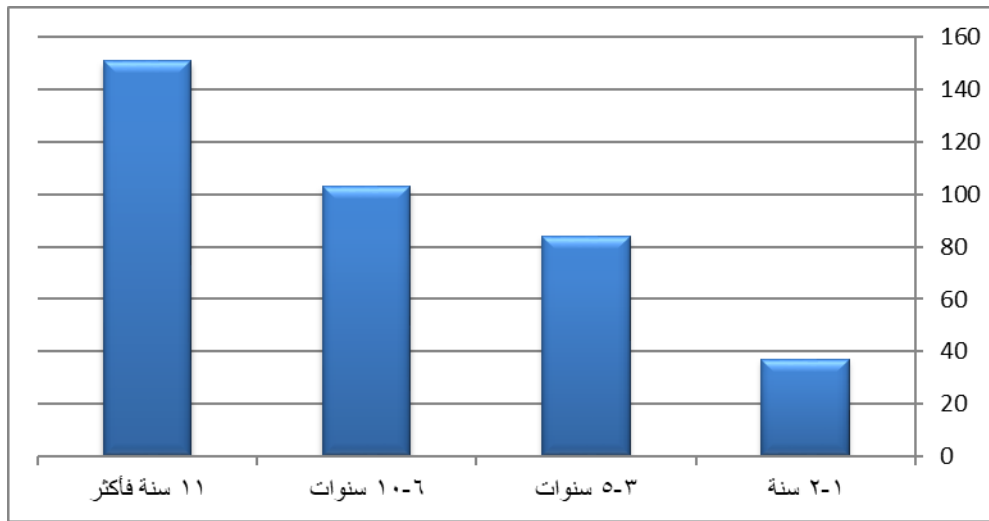
يوضح الجدول أعلاه أن غالبية عينة التجار كانوا من فئة الجامعيين حيث بلغت نسبتهم من مجمل العينة حوالي 57%، كما وأشارت النتائج أن فئة الابتدائي والغير ذلك بلغت نسبهم حوالي 9% و 4% على التوالي، كما ويوضح الشكل أدناه توزيع النسب حسب فئات المركز التعليمي:



جدول رقم (4): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية لصاحب المشروع التجاري

المتغير	التكرار	النسبة
2-1 سنة	37	9.9
3-5 سنوات	84	22.4
6-10 سنوات	103	27.5
11 سنة فأكثر	151	40.3
المجموع	375	100.0

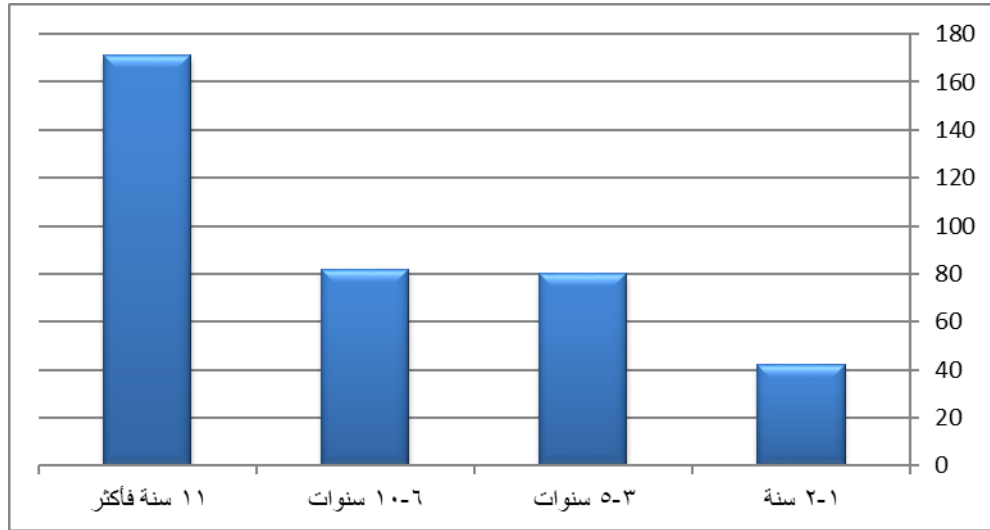
يوضح الجدول أعلاه وأيضاً الشكل أدناه أن غالبية التجار كانت لديهم الخبرة الجيدة لإدارة مشروعهم التجاري، حيث أشارت النتائج أن حوالي 40% من التجار كانت لديهم خبرة لا تقل عن 11 سنة، كما وأشارت النتائج أيضاً أن حوالي 10% من التجار كانت لديهم خبرة بين سنة إلى سنتين في إدارة المشروع التجاري.



جدول رقم (5): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عمر المشروع التجاري

المتغير	التكرار	النسبة
1-2 سنة	42	11.2
3-5 سنوات	80	21.3
6-10 سنوات	82	21.9
11 سنة فأكثر	171	45.6
المجموع	375	100.0

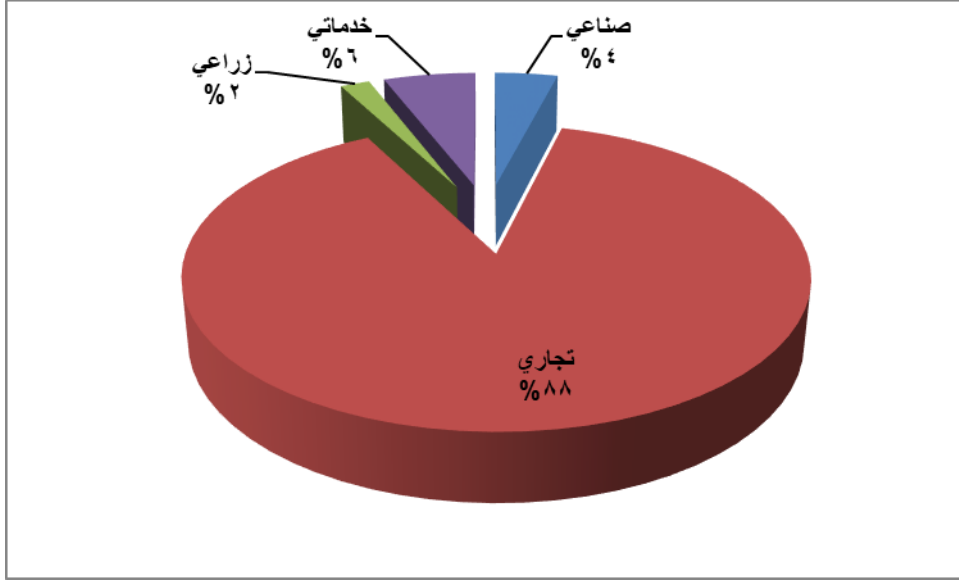
يوضح الجدول أعلاه أن غالبية التجار الذين تم اختيارهم للمشاركة في الإجابة على أسئلة الدراسة كان عمر مشروعهم التجاري 11 سنة فأكثر، حيث أشارت النتائج أن النسبة حوالي 46%، كما ويوضح الشكل أدناه توزيع أعمار المشاريع التجارية للعينة المختارة:



جدول رقم (6): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير قطاع الأعمال

المتغير	التكرار	النسبة
صناعي	15	4.0
تجاري	331	88.3
زراعي	7	1.9
خدمي	22	5.9
المجموع	375	100.0

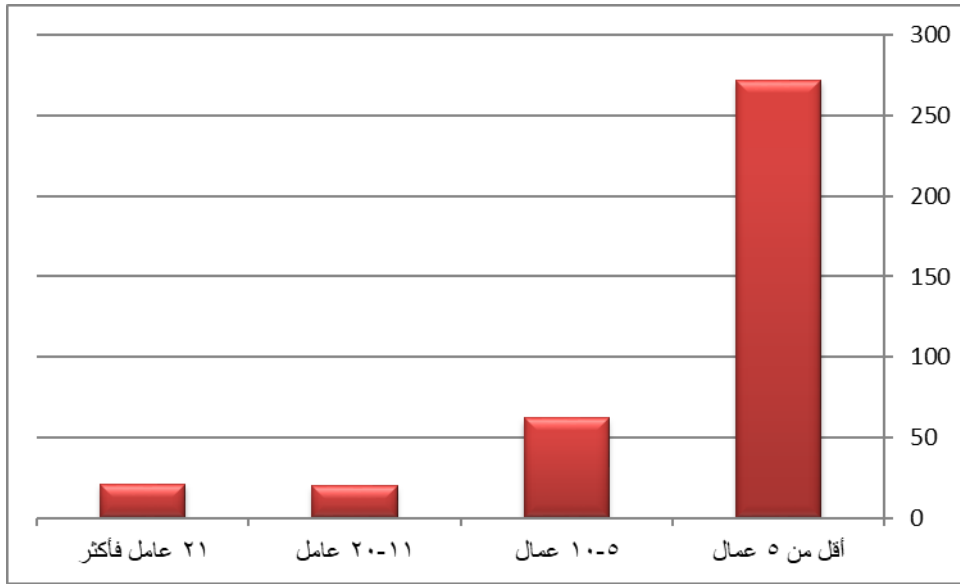
تشير النتائج حسب الجدول أعلاه أن غالبية التجار الذين تم اختيارهم في عينة الدراسة كانوا يملكون مشروعا نشاطه تجاري حيث بلغت نسبة هذا القطاع حوالي 88% والأقل نصيبا من هذه القطاعات كما أشارت النتائج كان النشاط الزراعي.



جدول رقم (7): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير عدد العاملين في المشروع التجاري

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من 5 عمال	272	72.5
5-10 عمال	62	16.5
11-20 عامل	20	5.3
21 عامل فأكثر	21	5.6
المجموع	375	100.0

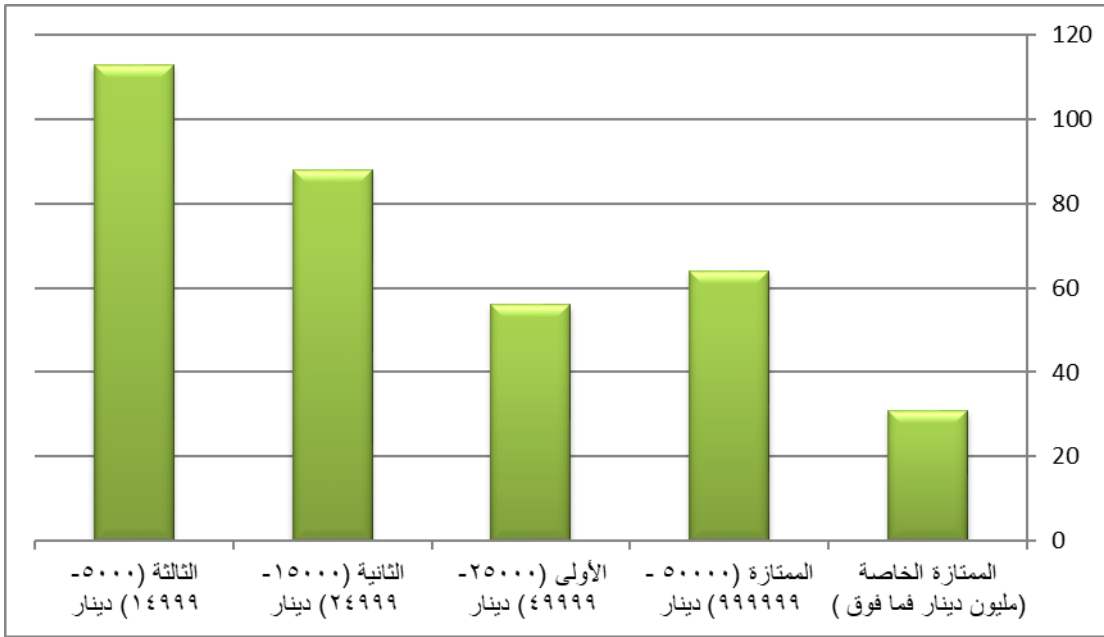
يوضح الجدول أعلاه عدد العاملين في المشروع التجاري حيث تشير النتائج أن غالبية المشاريع التجارية كانت تشغل أقل من 5 عمال في مشروعاتهم التجاري وذلك بنسبة تصل إلى 73%، ونسبة قليلة من المشاريع كانت تشغل 21 عامل فأكثر.



جدول رقم (8): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير حجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)

المتغير	التكرار	النسبة
الممتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق )	31	8.8
الممتازة (50000-999999) دينار	64	18.2
الأولى (25000-49999) دينار	56	15.9
الثانية (15000-24999) دينار	88	25.0
الثالثة (5000-14999) دينار	113	32.1
المجموع	352	100.0

بناء على الجدول أعلاه والذي تم استخراجها من البيانات التي تم جمعها من عينة التجار الذين وقع عليهم الاختيار تبين أن غالبية التجار كان حجم النشاط التجاري لديهم من الدرجة الثالثة أي أن رأس المال العامل لديهم كان بين 5000 دينار إلى 14999 دينار، وقلة قليلة من التجار كان لديهم رأس مال عامل مليون دينار فأكثر.

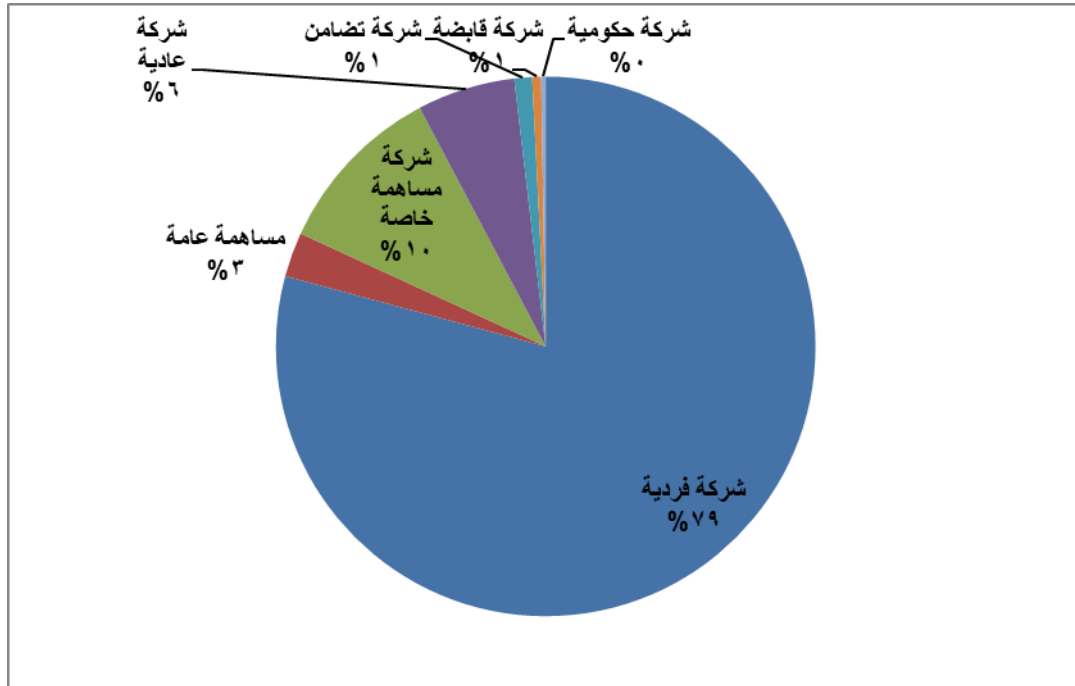


جدول رقم (9): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع المشروع التجاري (شركة فرديه وهي شركة يمتلك رأس مالها بالكامل شخص واحد، او شركة المساهمة العامة وهي شكل قانوني من أشكال شركات الأموال التي تُعَيّد مسؤولية الشركاء فيها في حدود الحصص لكل مساهم في الأسهم ويتكوّن رأس مالها من قيمة الأسهم التي تطرح إلى الاكتتاب العام وتُحدد مسؤولية المساهمين بمقدار الأسهم التي اكتتبوا فيها رأس مال الشركة، او شركة المساهمة الخاصة وهي شركة من شركات الأموال يقسم رأسمالها إلى أسهم قابلة للتداول وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بقدر مساهمته في رأس المال ويكون لها اسم تجاري يتوافق مع غاياتها، او شركة عادية وهي الشركة التي يكون جميع الشركاء فيها مسؤولين بصفة شخصية وبالتضامن والتكافل عن ديون الشركة وجميع عقودها والتزاماتها، او شركة تضامن وهي الشركة التي تتكون من شخصين أو أكثر تحت اسم معين وتكون المسؤولية تجاه الشركاء مسؤوليه كاملة في مواجهة الالتزامات الخاصة بالشركة بحيث يلتزم كافة الشركاء بديون الشركة في جميع أموالهم بالتضامن دون أن يكون لأي منهم أن يدفع بالتجريد أو بالتقسيم في مواجهة دائني الشركة، او شركة قابضة وهي الشركة التي تملك الأسهم المتداولة لمجموعة شركات أخرى بحيث يكون لديها اليد العليا في إدارة هذه الشركات، او الشركة الحكومية وهي شركة مملوكة جزئياً أو كلياً من قبل حكومة وطنية، او

الشركة المختلطة وهي الشركة التي يشترك في تكوين رأس مالها وفي إدارتها شخص أو أكثر من الأشخاص العامة وشخص أو أكثر من القطاع الخاص.

المتغير	التكرار	النسبة
شركة فردية	297	79.2
مساهمة عامة	10	2.7
شركة مساهمة خاصة	39	10.4
شركة عادية	22	5.9
شركة تضامن	4	1.1
شركة قابضة	2	0.5
شركة حكومية	1	0.3
المجموع	352	100.0

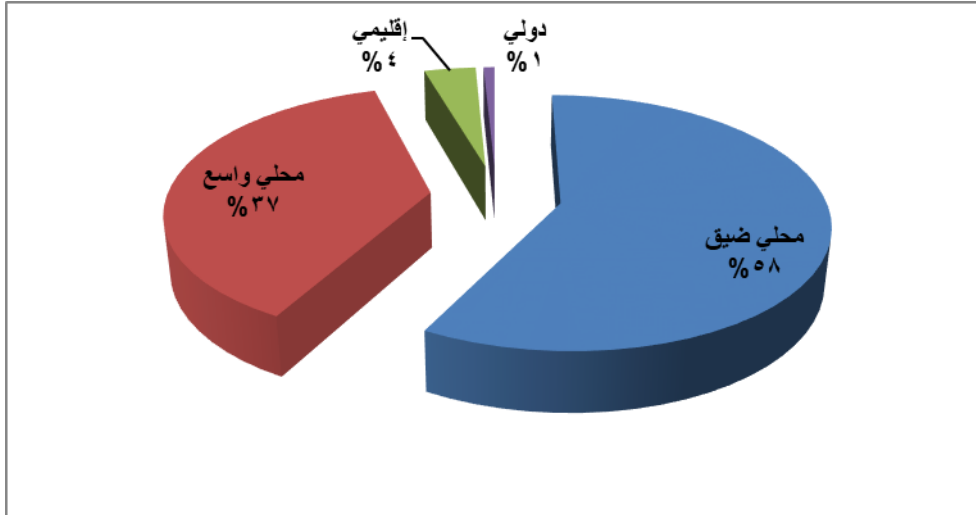
يوضح الجدول أعلاه أن حوالي 80% من التجار أفادوا أن مؤسساتهم مصنفة على أنها شركة فردية، يليها حوالي 10% من المؤسسات كانت مصنفة على أنها شركة مساهمة خاصة، يشير الشكل أدناه توزيع المؤسسات حسب نوع المشروع التجاري:



جدول رقم (10): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير نطاق عمل المشروع التجاري

المتغير	التكرار	النسبة
محلي ضيق	217	57.9
محلي واسع	141	37.6
إقليمي	14	3.7
دولي	3	0.8
المجموع	375	100.0

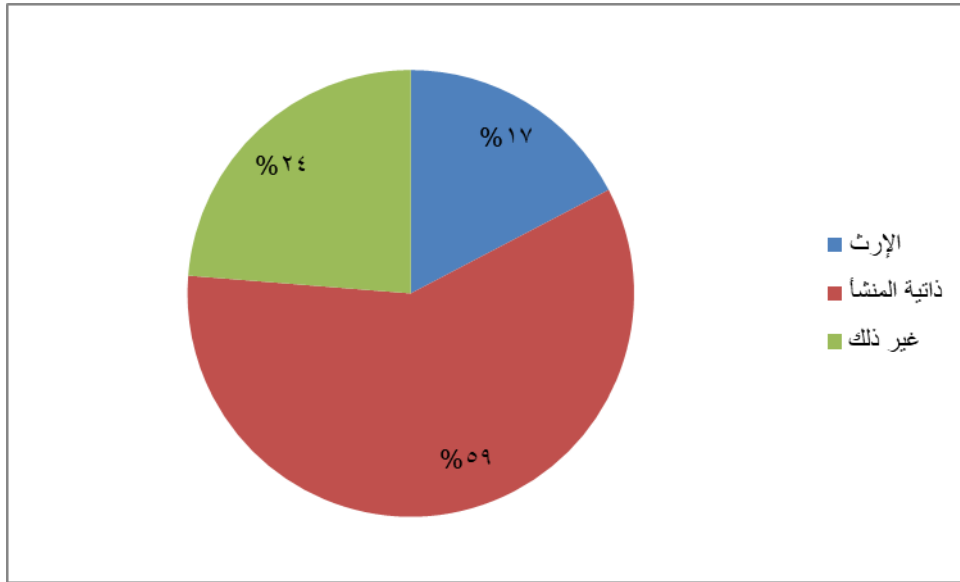
أشارت النتائج أن حوالي 58% من التجار كانوا يعملون على نطاق محلي ضيق، وذلك يرجع للتضييق الذي يتعرض له التجار من حواجز ومن صعوبات أخرى لا تسمح بالعمل على النطاق الواسع أو الإقليمي أو الدولي، والدليل أن النتائج تشير إلى أن 4.5% من التجار يعملون على النطاق الإقليمي والدولي.



جدول رقم (11): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير آلية التملك للمشروع التجاري

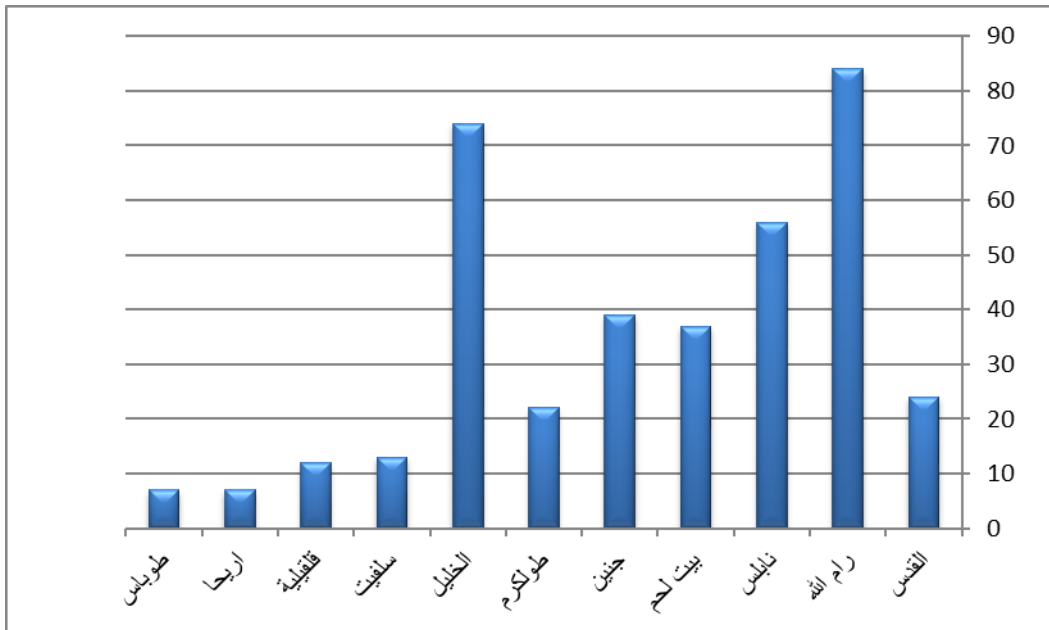
المتغير	التكرار	النسبة
الإرث	65	17.3
ذاتية المنشأ	221	58.9
غير ذلك	89	23.7
المجموع	375	100.0

يوضح الجدول أعلاه أن غالبية التجار هم من قاموا بتأسيس المؤسسة التي يعملون بها حيث بلغت هذه النسبة حوالي 59%، كما وأشارت النتائج أن حوالي 17% من التجار تملكوا مشروعهم التجاري من خلال الإرث.



جدول رقم (12): يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)

المتغير	التكرار	النسبة
القدس	24	6.4
رام الله	84	22.4
نابلس	56	14.9
بيت لحم	37	9.9
جنين	39	10.4
طولكرم	22	5.9
الخليل	74	19.7
سلفيت	13	3.5
قلقيلية	12	3.2
أريحا	7	1.9
طوباس	7	1.9
المجموع	375	100.0



تشير النتائج حسب الجدول والشكل أعلاه أن رام الله حصلت على نصيب الأسد في العينة المختارة لمكان المشروع التجاري يليها الخليل، والاقل حظا كانت مدينتي أريحا وطوباس.

## أداة الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة التي استخدمها الباحث باستبيان أُعد لغرض التعرف على " الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة)", اما عن طريقة تصميم الاستبيان فقد استعان الباحث بالأدب والدراسات السابقة في مجال البحث والمقابلات الشخصية لذوي العلاقة لتحديد صيغ الأسئلة المناسبة، وبعد ذلك تم عرض الاستبيان على عدد من مشرفي جامعة النجاح للتحقق من صدقه، وقد أجرى الباحث التعديلات التي أشار إليها المحكمون، بحيث يكون بصورته النهائية من (24) فقرة.

## صدق الاستبانة:

للتحقق من صدق الاستبانة تم عرضها على المشرف الأكاديمي وعلى مجموعة من المحكمين والمتخصصين في ميدان البحث، وأفادوا بصدق المقياس وصلاحيته لأغراض هذه الدراسة.

## ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الأداة من خلال إجراء اختبار التناسق الداخلي واستخراج معامل الثبات (Cronbach's Alpha) على عينة الدراسة بأكملها، حيث كان معامل ثبات الأداة (89.9%) وهو معامل ثبات ممتاز.

## Reliability

### Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.899	24

## إجراءات الدراسة:

في سبيل تنفيذ الدراسة قام الباحث بالإجراءات البحثية التالية:

- إعداد استبانته وذلك بهدف التعرف على "الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة)".
- الاتصال مع لجنة المحكمين من المشرفين الأكاديميين في الجامعة لآخذ آرائهم في مدى صلاحية أداة الدراسة وبناءً على إرشاداتهم وتوجيهاتهم فقد تم إلغاء بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى حيث تتصف هذه الفقرات بالضعف والغموض من وجهة نظر المحكمين.
- تم تحديد مجتمع الدراسة الذي اشتمل على عينة من التجار الذين يتعاملون مع إسرائيل ويستخدمون فواتير المقاصة في الضفة الغربية، وبلغ عددهم (375).
- تم توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة من قبل الباحث، وقام الباحث أيضا بجمع الاستبانات.
- قام الباحث بتفريغ الاستجابات واستخراج النتائج بالاستعانة بالمعالجات الإحصائية.

## متغيرات الدراسة:

تشتمل هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات:

### أولاً: المتغيرات المستقلة

جدول رقم (13): يبين ويوضح الأسئلة المصاغة في الاستبانته

القيم	المتغير
ابتدائي	المركز التعليمي لصاحب المشروع التجاري
ثانوي	
جامعي	
غير ذلك	
1-2 سنة	الخبرة العملية لصاحب المشروع التجاري

3-5 سنوات	
6-10 سنوات	
11 سنة فأكثر	
1-2 سنة	عمر المشروع التجاري
3-5 سنوات	
6-10 سنوات	
11 سنة فأكثر	
صناعي	قطاع الأعمال
تجاري	
زراعي	
خدماتي	
أقل من 5 عمال	عدد العاملين في المشروع التجاري
5-10 عمال	
11-20 عامل	
21 عامل فأكثر	
التمتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق )	حجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)
التمتازة (50000 – 999999) دينار	
الأولى (25000 – 49999) دينار	
الثانية (15000 – 24999) دينار	
الثالثة (5000 – 14999) دينار	
شركة فردية	نوع المشروع التجاري
مساهمة عامة	
شركة مساهمة خاصة	
شركة عادية	
شركة تضامن	
شركة قابضة	
شركة حكومية	
شركة مختلطة	
محلي ضيق	نطاق عمل المشروع التجاري

محلي واسع	
إقليمي	
دولي	
الإرث	آلية التملك للمشروع التجاري
ذاتية المنشأ	
غير ذلك	
القدس	مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)
رام الله	
نابلس	
بيت لحم	
جنين	
طولكرم	
الخليل	
سلفيت	
قلقيلية	
أريحا	
طوباس	

ثانياً: المتغيرات التابعة

وتمثل باستجابات أفراد العينة على فقرات الأداة (24 سؤال).

المعالجات الإحصائية:

تمت المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (spss) حيث تم بعد إدخالها

إلى جهاز الحاسب الآلي:

- استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة.
- استخراج النسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب متغيرات البحث.

- استخدام اختبار (ت) واختبار تحليل التباين الأحادي لفحص الفرضيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

### تصحيح الأداة:

لقد تم اعتماد التوزيع التالي لل فقرات في عملية تصحيح فقرات أداة الدراسة واستخراج النتائج وفقا لطريقة ليكرت الخماسية.

موافق بشدة	موافق	متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

### مفتاح التصحيح

الدرجة	الوسط الحسابي
مرتفعة	3.5 فما فوق
متوسطة	3.5-2.5
منخفضة	اقل من 2.5

جداول ترابطية:

جدول رقم (14): يبين العلاقة كتكرارات بين عمر المشروع التجاري وحجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)

حجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)					الممتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق)	الممتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق)
الثالثة (5000- 14999) دينار	الثانية (15000- 24999) دينار	الأولى (25000- 49999) دينار	الممتازة (50000 - 999999) دينار	الممتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق)		
18	10	4	2	4	1-2 سنة	عمر المشروع التجاري
38	24	9	4	1	3-5 سنوات	
17	25	18	15	3	6-10 سنوات	
40	29	25	43	23	11 سنة فأكثر	

جدول رقم (15): يبين العلاقة كتكرارات بين عمر المشروع التجاري ونوع المشروع التجاري

نوع المشروع التجاري								عمر المشروع التجاري
شركة مختلطة	شركة حكومية	شركة قابضة	شركة تضامن	شركة عادية	شركة مساهمة خاصة	مساهمة عامة	شركة فردية	
0	0	1	0	2	3	3	33	1-2 سنة
0	1	0	2	5	3	2	67	3-5 سنوات
0	0	0	1	4	4	2	71	6-10 سنوات
0	0	1	1	11	29	3	126	11 سنة فأكثر

جدول رقم (16): يبين العلاقة كتكرارات بين نوع المشروع التجاري وقطاع الاعمال

قطاع الأعمال				نوع المشروع التجاري
خدماتي	زراعي	تجاري	صناعي	
14	5	270	8	شركة فردية
0	0	9	1	مساهمة عامة
5	2	28	4	شركة مساهمة خاصة
2	0	20	0	شركة عادية
0	0	3	1	شركة تضامن
0	0	1	1	شركة قابضة
1	0	0	0	شركة حكومية
0	0	0	0	شركة مختلطة

جدول رقم (17): يبين العلاقة كتكرارات بين نوع المشروع التجاري والية التملك للمشروع التجاري

آلية التملك للمشروع التجاري			نوع المشروع التجاري
غير ذلك	ذاتية المنشأ	الإرث	
64	178	55	شركة فردية
5	4	1	مساهمة عامة
11	21	7	شركة مساهمة خاصة
4	17	1	شركة عادية
3	1	0	شركة تضامن
1	0	1	شركة قابضة
1	0	0	شركة حكومية
0	0	0	شركة مختلطة

جدول رقم (18): يبين العلاقة كتكرارات بين مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي) وقطاع الاعمال

قطاع الأعمال					
خدماتي	زراعي	تجاري	صناعي		
3	1	20	0	القدس	مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)
2	1	76	5	رام الله	
4	1	50	1	نابلس	
0	0	37	0	بيت لحم	
1	0	38	0	جنين	
3	1	16	2	طولكرم	
3	0	68	3	الخليل	
4	0	8	1	سلفيت	
2	2	7	1	قلقيلية	
0	1	4	2	اريجا	
0	0	7	0	طوباس	

جدول رقم (19): يبين العلاقة كتكرارات بين مكان المشروع التجاري وحجم النشاط التجاري (حجم راس المال العامل)

حجم النشاط التجاري (حجم رأس المال العامل)						
الثالثة (5000- 14999) دينار	الثانية (15000- 24999) دينار	الأولى (25000- 49999) دينار	الممتازة (50000 - 999999) دينار	الممتازة الخاصة (مليون دينار فما فوق )		
4	7	3	6	2	القدس	مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)
22	16	13	17	7	رام الله	
15	9	12	12	4	نابلس	
14	8	5	7	2	بيت لحم	
20	7	4	4	3	جنين	
3	8	1	2	8	طولكرم	
20	23	10	12	3	الخليل	
6	3	4	0	0	سلفيت	
5	2	1	2	2	قلقيلية	
2	4	0	1	0	اريجا	
2	1	3	1	0	طوباس	

جدول رقم (20): يبين ويوضح لمتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب قطاع الأعمال

المتوسط العام للآراء			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.72	3.78	صناعي	قطاع الأعمال
0.61	3.65	تجاري	
0.71	3.76	زراعي	
0.83	3.55	خدماتي	

جدول رقم (21): يبين ويوضح المتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب حجم النشاط التجاري (حجم راس المال العامل)

المتوسط العام للآراء			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.76	3.69	الممتازة الخاصة) مليون دينار (فما فوق)	حجم النشاط التجاري) حجم راس المال العامل)
0.68	3.50	الممتازة(999999-50000) دينار	
0.62	3.66	الاولى(49999-25000) دينار	
0.56	3.66	الثانية(24999-15000) دينار	
0.65	3.69	الثالثة(14999-5000) دينار	

جدول رقم (22): يبين ويوضح المتوسط الحسابي وتأثير الانحراف المعياري عليه حسب مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)

المتوسط العام للآراء			
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		
0.58	3.19	القدس	مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)
0.64	3.67	رام الله	
0.49	3.75	نابلس	
0.48	3.56	بيت لحم	
0.71	3.52	جنين	
0.57	3.83	طولكرم	
0.62	3.64	الخليل	
0.91	3.33	سلفيت	
0.35	4.55	قلقيلية	
0.11	3.88	أريحا	
0.58	3.76	طوباس	

## الباب السادس

### نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الفصل وصفاً للنتائج التي نجمت عن هذه الدراسة، ومن أجل تسهيل عملية تفسيرها، فقد اعتمدت الدراسة على النسب المئوية:

أولاً: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول الرئيس حول الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة)، من وجهة نظر التجار. ومن أجل الإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لمجال الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (23): يوضح التوزيع النسبي لتأثير أسئلة الدراسة والبالغ عددها 24 سؤال على الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	قلة عدد مأمورين الجباية	3.0	1.1	61%
2	عدم تقديم الكشوفات الدورية للجهات والدوائر الحكومية	3.2	1.2	65%
3	الجهل وعدم المعرفة والإدراك للمخاطر المترتبة على عدم الإفصاح	3.3	1.2	66%
4	الربط بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل	3.5	1.1	69%
5	تعقيد الإجراءات الإدارية الخاصة في التحصيل والجباية في فلسطين	3.5	1.1	70%
6	قلة الثقة بين المكلف ومأمور الجباية	3.5	1.1	70%
7	العمل على تعظيم الربح	3.5	1.2	70%
8	ضعف التطبيق للقانون في فلسطين	3.5	1.2	71%
9	غموض القانون الضريبي المطبق	3.6	1.1	71%
10	قلة التنسيق بين الدوائر الحكومية المختلفة	3.5	1.1	71%
11	عدم الشعور بالرضا عن الأداء لدى ضريبة القيمة المضافة	3.6	1.1	72%

72%	1.1	3.6	عدم الشعور بالرضا عن الأداء لدى ضريبة الدخل	12
73%	1.3	3.7	المغالاة في أسعار الضريبة	13
73%	0.6	3.6	المتوسط العام للآراء	14
74%	1.1	3.7	المنافسة السوقية بين القطاعات التجارية ذات الصلة	15
74%	1.1	3.7	هل الموقف السياسي من الحكومة يجعل المكلف أحياناً غير راضي ضريبياً عن سياسه هذه الحكومه	16
74%	1.2	3.7	الشعور بالسيادية وسوء المعاملة من قبل موظفي الجمارك	17
76%	1.2	3.8	الشعور بعدم الإنصاف من دفع الضريبة على غرار التاجر الإسرائيلي	18
77%	1.2	3.9	عدم المساواة في التطبيق	19
77%	1.2	3.9	تغيير سياسات الحكومة الضريبية نحو الأفضل سيؤدي هذا إلى زيادة الالتزام بدفع الضريبة	20
78%	1.2	3.9	عدم سيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر والحدود	21
78%	1.1	3.9	عدم الشعور بالرضا عن الاتفاقيات الاقتصادية الموقعة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي	22
79%	1.1	4.0	عدم الشعور بالعدالة المجتمعية	23
80%	1.0	4.0	سوء الإنفاق العام وعدم الشعور بالخدمات المقدمة	24
83%	1.1	4.2	انعدام الاستقرار الاقتصادي	25

- يتضح من نتائج الجدول السابق أن الفقرة التي تنص على "انعدام الاستقرار الاقتصادي" قد حازت على أعلى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي يساوي (4.2) ثم الفقرة التي تنص على "سوء الإنفاق العام وعدم الشعور بالخدمات المقدمة" حيث كان المتوسط الحسابي (4.0)، في حين حصلت الفقرة التي تنص على "قلة عدد مأمورين الجباية". على أدنى المتوسطات الحسابية وكان متوسطها الحسابي يساوي (3.0) ومن ذلك يمكن تأكيد أن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) كما يلاحظ من خلال الجدول السابق أن المتوسط العام لاستجابات الباحثين قد بلغت (3.6) وهي مرتفعة، أي أن اتجاه الآراء كان لصالح تأييد غالبية فقرات الدراسة (أسئلة الدراسة).

## ثانيا: النتائج المتعلقة بفحص فرضيات الدراسة

**الفرضية الأولى:** يفترض الباحث وبنسبة ثقة تصل 95% في هذا الفرض بعدم وجود فرق بين أعمار المشاريع التجارية المختلفة كسبب حقيقي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة والتي هي بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة.

**جدول رقم (24):** يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير عمر المشروع التجاري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أسئلة الدراسة	بين المجموعات	1.453	3	0.484	1.220	0.302
	داخل المجموعات	147.253	371	0.397		
	المجموع	148.705	374			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير عمر المشروع التجاري، أي أنه لا يوجد علاقة طردية أو عكسية تربط عمر المشروع التجاري بالإفصاح عن فواتير المقاصة من عدمه.

**الفرضية الثانية:** يفترض الباحث وبنسبة ثقة تصل 95% في هذا الفرض بعدم وجود فرق بين قطاعات الأعمال المختلفة كسبب حقيقي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة والتي هي بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة.

جدول رقم (25): يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير قطاع الأعمال

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أسئلة الدراسة	بين المجموعات	0.534	3	0.178	0.446	0.720
	داخل المجموعات	148.171	371	0.399		
	المجموع	148.705	374			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير قطاع الأعمال، أي أنه لا يوجد علاقة تربط أحد أنواع قطاعات الأعمال سواء زراعية، خدماتية، صناعية، تجارية بالإفصاح عن فواتير المقاصة من عدمه.

**الفرضية الثالثة:** يفترض الباحث وبنسبة ثقة تصل 95% في هذا الفرض بعدم وجود فرق بين حجم النشاط التجاري كسبب حقيقي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة والتي هي بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة.

جدول رقم (26): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير حجم النشاط التجاري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أسئلة الدراسة	بين المجموعات	1.711	4	0.428	1.045	0.384
	داخل المجموعات	142.058	347	0.409		
	المجموع	143.769	351			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أكثر من  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك ليست دالة إحصائية، لذا فإننا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير حجم النشاط التجاري، أي أنه لا يوجد علاقة طردية أو عكسية تربط قيمة رأس المال المعبر عن حجم النشاط التجاري بالإفصاح عن فواتير المقاصة من عدمه.

**الفرضية الرابعة:** يفترض الباحث وبنسبة ثقة تصل 95% في هذا الفرض بعدم وجود فرق بين نوع المشروع التجاري كسبب حقيقي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة والتي هي بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة.

جدول رقم (27): يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير نوع المشروع التجاري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أسئلة الدراسة	بين المجموعات	6.804	6	1.134	2.941	0.008
	داخل المجموعات	141.902	368	0.386		
	المجموع	148.705	374			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أقل من  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك دالة إحصائية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية  $(\alpha \leq 0.05)$  للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير نوع المشروع التجاري، أي أن هناك أثر لأراء التجار حول التهرب الضريبي يعزى لنوع المشروع التجاري، أي أنه هناك فرق في أراء التجار المنتمين لنوع مشروع معين (شركة فردية، مساهمة عامة، شركة مساهمة خاصة، شركة عادية، شركة تضامن، شركة قابضة، شركة حكومية، شركة مختلطة) حول التهرب الضريبي وعدم الإفصاح عن فواتير المقاصة من عدمه.

والجدول أدناه يوضح المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لمتوسط مجالات الدراسة مع

نوع المشروع التجاري:

جدول رقم (28): جدول توزيع نسبي يبين الفرق في آراء التجار حسب نوع المشروع التجاري الذي يعمل فيه

النسبة المئوية	المتوسط العام للآراء	نوع المشروع التجاري
73%	3.7	شركة فردية
67%	3.4	مساهمة عامة
75%	3.8	شركة مساهمة خاصة
74%	3.7	شركة عادية
62%	3.1	شركة تضامن
66%	3.3	شركة قابضة
33%	1.7	شركة حكومية
-	-	شركة مختلطة

الفرضية الخامسة: يفترض الباحث وبنسبة ثقة تصل 95% في هذا الفرض بعدم وجود فرق في مكان المشروع التجاري كسبب حقيقي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة والتي هي بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة.

جدول رقم (29): يبين نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي ( ONE WAY Analysis of Variance ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير مكان المشروع التجاري

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
أسئلة الدراسة	بين المجموعات	18.719	10	1.872	5.242	0.000
	داخل المجموعات	129.986	364	0.357		
	المجموع	148.705	374			

بالاستناد إلى اختبار التباين الأحادي تبين أن قيمة sig (مستوى الدلالة) أقل من  $(\alpha \leq 0.05)$ ، وهي بذلك دالة إحصائياً، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود فروق

ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ( $\alpha \leq 0.05$ ) للأسباب الحقيقية التي تكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة (بسبب عدم الإفصاح عن فواتير المقاصة) تبعا لمتغير مكان المشروع التجاري، أي أن هناك أثر لأراء التجار حول التهرب الضريبي يعزى لمكان تواجد المشروع التجاري، حيث أن الإفصاح عن فواتير المقاصة من عدمه يختلف بين التجار من محافظة إلى أخرى.

والجدول أدناه يوضح المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية لمتوسط مجالات الدراسة مع

مكان المشروع التجاري:

جدول رقم (30): يبين ويوضح التوزيع النسبي لاختلافات اراء التجار حسب مكان المشروع

النسبة المئوية	المتوسط العام للآراء	مكان المشروع التجاري (المركز الرئيسي)
64%	3.2	القدس
73%	3.7	رام الله
75%	3.7	نابلس
71%	3.6	بيت لحم
70%	3.5	جنين
77%	3.8	طولكرم
73%	3.6	الخليل
67%	3.3	سلفيت
91%	4.5	قلقيلية
78%	3.9	اريجا
75%	3.8	طوباس

## النتائج والتوصيات

### النتائج:

- تعد المقاصة احدى الاسباب الرئيسية للتسرب المالي للخزينة الفلسطينية بحيث قدرت نسبة التهرب من 25%-35% من مجمل الاستيراد الفلسطيني من السوق الاسرائيلي، وان هذا التسرب المالي ناجم عن العديد من الثغرات في بنية بروتوكول باريس الاقتصادي من جانب، ومن جانب اخر عدم التزام اسرائيل بتطبيق نصوص هذا الاتفاق وبخاصة فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة والية التقاص وتبادل المعلومات.
- من نتائج تطبيق بنود بروتوكول باريس انه منع الجانب الفلسطيني من الاستيراد الحر والمباشر مع العالم الا من خلال الاجراءات والسياسات الضريبية والجمركية الاسرائيلية، وان الكميات المحدده من البضائع في الاتفاق لا تتناسب مطلقا مع حاجة السوق الفلسطيني، كما انه فرض والزم الجانب الفلسطيني بفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة مساوية للمعمول بها في اسرائيل، وهذا يمنع اي ميزه قد تتمتع بها المنتجات الفلسطينية، اي ان بروتوكول باريس الاقتصادي عزز من تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي.
- تعتبر ايرادات المقاصة اهم مورد من موارد الايرادات العامة لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، اذ انها تمثل النسب الثلاثة (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة، وضريبة المحروقات) مجتمعة قيمة المقاصة تقريبا، ويلاحظ ان نسب كل من هذه المكونات متقاربة الى حد ما حيث تمثل كل من هذه النسب ما يقارب 33% بالمتوسط من قيمة المقاصة.
- تستخدم اسرائيل ايرادات المقاصة كاداة ابتزاز وضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية من اجل تقديم تنازلات وهذا بدى واضحا من خلال بيان حركة اجمالي ايرادات المقاصة بالبيانات الربعية من الربع الاول لسنة 2008 وحتى الربع الثالث لسنة 2017، وبالاخص في عام 2015 ففي كانون الثاني قامت اسرائيل بحجز ما نسبته 83% من اموال المقاصة وتحويل 17% فقط لوزارة المالية الفلسطينية، وفي شهر شباط قامت اسرائيل بمصادرة ما

نسبته 52% من اموال المقاصة وتحويل 48% فقط لوزارة المالية الفلسطينية، وفي شهر اذار قامت اسرائيل بمصادرة ما نسبته 80% من اموال المقاصة وتحويل ما نسبته 20% فقط لوزارة المالية الفلسطينية، مما ادى الى حدوث ازمة مالية اصبحت تتمثل في عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية من دفع رواتب الموظفين وسداد ما عليها من التزامات مالية.

- انعدام الاستقرار الاقتصادي كان من أهم الأسباب من وجهة نظر التجار التي تؤدي إلى انخفاض إيرادات المقاصة والتي تؤثر بالتالي على خزينة الدولة، بحيث أشارت النتائج إلى أن 83% من هؤلاء التجار كانت آراؤهم مؤيدة لهذا السبب.
- أشارت النتائج وبما نسبته 80% من التجار أن السبب الثاني والذي يكمن وراء انخفاض إيرادات المقاصة هو سوء الإنفاق العام وعدم الشعور بالخدمات المقدمة.
- اشارت النتائج وبما نسبته 79% من التجار ان السبب الثالث والذي يكمن وراء انخفاض ايرادات المقاصة هو عدم الشعور بالعدالة المجتمعية.
- كما وأشارت النتائج أن من اقل الأسباب تأثيرا على انخفاض إيرادات المقاصة هو قلة عدد مأموري الجباية.
- بينت النتائج أن غالبية التجار كانوا يملكون منشآت فردية وذلك بنسبة 79%.
- أشارت النتائج أن هناك أثر لأراء التجار حول التهرب الضريبي على أساس نوع المشروع التجاري الذي يملكه (شركة فردية، مساهمة عامة، شركة مساهمة خاصة، شركة عادية، شركة تضامن، شركة قابضة، شركة حكومية، شركة مختلطة) على انخفاض إيرادات المقاصة.
- كما وأشارت النتائج أن هناك أثر لأراء التجار حول التهرب الضريبي على أساس مكان المشروع التجاري في انخفاض إيرادات المقاصة.

## التوصيات:

في ضوء ما سبق يمكن اقتراح العديد من التوصيات الهامة من اجل اعادة الثقة بين التاجر والحكومة من اجل تحسين نسبة المصرح عنه من المتاجره الحقيقية:

- العمل على انشاء والبدء ببرنامج اصلاح اقتصادي وضريبي من خلال وضع سياسات اقتصادية تتناسب والوضع الاقتصادي للمواطن ومستويات الدخل مع الابتعاد عن سياسة الجباية المباشره التي تهدف فقط للجباية بدون الاخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي والاثار السلبية المترتبه عليه، والعمل على مراجعة السياسات الضريبية ووضع سياسات تتلاءم مع الاقتصاد الفلسطيني، وتخفيف العبئ الضريبي كتخفيف ضريبة الدخل عن التجار الاكثر افصاحا من اجل الاستفادة من ضريبة القيمة المضافة غير المفصح عنها من قبل التجار الفلسطينيين.
- العمل على انشاء خطه لدعم المنتج الوطني والقطاعات الانتاجية خاصة القطاع الصناعي والزراعي وزيادة ثقة المستهلك بالمنتج الوطني، والعمل على تعزيز قدرته التنافسيه وتنمية صادراته، والعمل على رفع حجم مستويات القطاعات الانتاجية من اجل خلق بيئة تنافسية جيده مع السلع الاسرائيلية.
- العمل على منع وتنظيم وحماية السوق الداخلي من تدفق البضائع والسلع والمنتجات الاسرائيلية الى السوق الفلسطيني، وتوفير كل الحماية للمنتج الوطني والمحلي وخاصة في ظل توفر منتج وطني قادر على المنافسة للسلع الاسرائيلية.
- سيطرة الجانب الفلسطيني على المعابر وحركة البضائع والسلع من والى اسرائيل من اجل تنظيم السوق وتسجيل كافة الانشطه التجارية غير المرصوده لدى الجانب الفلسطيني.

- وضع اجراءات قانونية رادعة، واعادة النظر في نظام العقوبات والمخالفات وتعزيز دور القضاء والجهات القانونية وزيادة حجم العقوبات لجرائم التهرب الضريبي من اجل الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
- العمل على بناء وزيادة الثقة بين المكلف الضريبي ومأمور الجباية وزيادة عدد مأموري الجباية وبناء قدرته وتوفير البيئه المناسبه للعمل له، والعمل على انشاء برامج ودورات لتوعية التجار والمواطنين من خلال جميع الوسائل الاعلامية عن مدى خطورة هذه الظاهره، وبيان مدى حجم الفاقد لدى خزينة السلطة الوطنية الفلسطينية من عدم الافصاح عن فواتير المقاصة وتسليمها الى الجهات الرسمية لتسجيلها على التقاص مع الجانب الاسرائيلي.
- اعادة النظر باتفاقية باريس الاقتصادية والعمل على التخلص من قيودها، بما يكفل الاستقلال الاقتصادي وحماية الانتاج الوطني وانهاء الهيمنة الاسرائيلية على اليات تطبيق الاتفاق، والعمل على بناء ورسم علاقات تجارية خارجية تقوم على اساس الحرية الكاملة للاستيراد المباشر بدلا من الشراء من السوق الاسرائيلي، والانضمام الى منظمة التجارة الدولية والاندماج بها من اجل الاستفادة من جميع مزاياها، والعمل على انشاء نظام جمركي مستقل عن النظام والسياسات الجمركية الاسرائيلية.
- تعيين شركة تدقيق عالميه تقوم بالتدقيق على جميع الانشطة التجارية الداخلة والخارجه من والى الاراضي الفلسطينية من اسرائيل وذلك لضمان وتسجيل حجم التداول التجاري الصحيح بين الطرفين وذلك لضمان اجراء وتحديد حجم التقاص الصحيح بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي .

## المصادر والمراجع

### مراجع اللغة العربية

- اتفاقية باريس الاقتصادية، (بند رقم 1، بند رقم 2،.....بند رقم 83). سنة 1994.
- اتفاقية واشنطن الاقتصادية، (المادة الرابعة والعشرون، العلاقات الاقتصادية). سنة 1995.
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، الاونكتاد (2012)، *تقرير عن المساعدة المقدمة من الاونكتاد الى الشعب الفلسطيني*، TD/B/59/2.
- جمعة، محمد: *التهرب الضريبي لدى اصحاب المهن الحرة في مدينة جنين (اسبابه وطرق علاجه)*: رسالة ماجستير -جامعة النجاح الوطنية- نابلس- فلسطين، 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. *اداء الاقتصاد الفلسطيني 2011*، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016. *اداء الاقتصاد الفلسطيني 2015*، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، *مؤشرات الحسابات القومية بالسعر الجارية*، 2015
- حميض، حنين: *تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من سنة 1995-2005*: رسالة ماجستير -جامعة النجاح الوطنية- نابلس -فلسطين، 2006.
- سلطة النقد الفلسطينية، *التقارير الإحصائية والبيانات التراكمية الربعية (Q1-2008- Q2-2015)*. من سنة 2008-2015.
- قاسم، صلاح: *التهرب من ضريبة الدخل في فلسطين*: رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية -نابلس -فلسطين، 2003.
- مركز الإحصاء الفلسطيني، *التقارير الإحصائية الدورية السنوية الصادرة*، من سنة 2008-2015.

- جميل، مسيف: **نحو سياسات لتقليص واردات الاراضي الفلسطينية من اسرائيل**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس ورام الله، 2015.
- جميل، مسيف: **النظام الضريبي الفلسطيني وثقافة التهريب**. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) سنة 2017.
- مقابلة مع، حسام خليفة، مدير دائرة التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017.
- مقابلة مع، شفيقة القواسمه، مساعدة المدير العام، وزارة المالية الفلسطينية، 2016.
- مقابلة مع، صالح الكفري، مدير عام الادارة العامه للإحصاءات الاقتصادية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2016.
- مقابلة مع، لؤي حنش، المدير العام، دائرة الجمارك والمكوس وضريبة القيمة المضافة في وزارة المالية الفلسطينية، 2016.
- مقابلة مع، مسيف مسيف، باحث وخبير اقتصادي، معهد ماس للدراسات والابحاث الاقتصادية، 2017.
- الخفيف، محمود؛ مسيف، مسيف، وآخرون: **تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية الى اسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي**. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الاونكتاد، 2014.
- موسى، اسد: **التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية**: رسالة ماجستير - جامعة النجاح الوطنية - نابلس - فلسطين، 2005.
- وزارة المالية الفلسطينية، **التقارير المالية الربعية (Q1-2008، Q2-2008، Q2-2015)**. من سنة 2008-2015.

- Amelia, Santos-Paulino; Anthony, Thirlwall, 2004. *The impact of trade liberalisation on exports, imports and the balance of payments of developing countries*. Visit in: 2017  
<https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.0013-0133.2004.00187.x>
- Benno, Torgler, 2005, *Tax Morale in Latin America*, Springer Links, 122, p133-157.  
<https://link.springer.com/article/10.1007/s11127-005-5790-4>
- Ferrer-i-Carbonell a, Klarita Gërkhani, 2016, *Tax evasion and well-being: A study of the social and institutional context in Central and Eastern Europe*, *European Journal of Political Economy*, Visit in: 2017.  
[https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/44885/Evasion\\_Wellbeing\\_EJPE2016.pdf?sequence=1](https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/44885/Evasion_Wellbeing_EJPE2016.pdf?sequence=1)
- Germino, Stephen; 2014, **Assessment of Tax Evasion Practices in TanzNIA: the Case Temeke Municipal**. the Master Degree of Procurement and Supply Chain Management (MSc.PSCM) of Mzumbe University Dar es Salaam Campus College.  
<http://scholar.mzumbe.ac.tz/handle/11192/726>
- Grant, Richardson, 2005, **Determinants of tax: evasion A cross-country investigation**, *journal of international accounting, auditing and taxation*, Visit in: 2017

[https://www.academia.edu/12521054/Determinants\\_of\\_tax\\_evasion\\_A\\_cross-country\\_investigation](https://www.academia.edu/12521054/Determinants_of_tax_evasion_A_cross-country_investigation)

- Sourav, Chakraborty; Rajat, Deb, 2017, *Tax Perception and Tax Evasion*, Sage Journals, Visit in: 2018.

<https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/2277975217701363>

**An-Najah National University**

**Faculty of Graduate Studies**

# **Tax Evasion in Palestine as a Result of Trade with Israel**

**By**

**Morad Sobhi Joma**

**Supervisor**

**Dr. Shaker Khalil**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economic Policy Management at the Graduate School, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.**

**2020**

# **Tax Evasion in Palestine as a Result of Trade with Israel**

**By**  
**Morad Sobhi Joma**  
**Supervisor**  
**Dr. Shaker Khalil**

## **Abstract**

This study aimed to identify the public revenues of the PNA Treasury and the importance of clearance revenues for these revenues because of the percentage of revenues they represent at the PNA. It also aimed to identify the main components of clearance, in addition to analyzing and examining the real reasons that lie behind the Palestinian trader hiding the clearance bills and not disclosing them or manipulating their value and not submitting them to the VAT department. This aims to reach clarity of vision of the decision-maker to know the parameters of non-disclosure, and the policies that need to be reviewed to enable Building trust between the trader and the government that will help increase government revenues, which is supposed to benefit the national economy and develop and increase its productivity.

In order to reach these goals, a summary of the most important items of the Paris Economic Agreement and the Palestinian trading system was explained. In the descriptive chapter, an analysis of the financial data taken from the Palestinian Ministry of Finance and the Palestinian Central Bureau of Statistics from 2008 to 2017 was explained to show the importance of revenues for public revenues and the main clearance components. In the chapter of qualitative analysis, the method and

procedures were determined so that it addressed a description of the study community, the method used to choose the study sample framework and sample design and size, and the study method used in determining the research form and the relevant questionnaire selections and analysis of data and processing by using the statistical program SPSS to reach the desired research objectives.

This study concluded several conclusions, it indicated that economic instability was from the point of view of traders one of the most important reasons that lead to a decrease in clearance revenues and therefore affect the state treasury. the results indicated that 83% of these traders were in favor of this reason. While the results indicated that 80% of traders say that the second reason behind the decline in clearance revenues is poor public spending and lack of sense of services provided. Other results indicated that 79% of traders say that the third reason behind the decline in clearance revenues is the lack of community justice sense, in addition to the fact that least reason that affect the decrease in clearance revenues is the small number of bailiffs, and that the majority of traders owned individual establishments by 79%. The results indicated that there is an impact on traders' opinions about tax evasion based on the type of business owned by (individual firm, public joint stock company, private joint stock company, ordinary company, partnership, holding company, a state-owned company, a mixed company) on the decline in clearing revenues, as the results indicated that there is an effect of traders' opinions about tax evasion based on the place of the business in the decline in clearance revenues.

In order to increase the volume of revenues and reduce tax evasion resulting from Palestinian and Israeli trade relations, the researcher recommended starting an economic and tax reform program by establishing economic policies commensurate the economic situation of citizens and income levels. In addition, the researcher also recommended working to review tax policies and developing policies that are compatible with the Palestinian economy, working on the establishment of a plan to support the national product and productive sectors, especially the industrial and agricultural sector, and increasing consumer confidence in the national product. Additionally, working to prevent, regulate and protect the internal market from the flow of Israeli goods and products to the Palestinian market, and control the Palestinian side on the borders and movement of goods from and to Israel in order to regulate the market. Furthermore, the researcher suggested to register all commercial activities not monitored by the Palestinian side, in addition to putting deterrent legal measures in place, and reviewing the system of sanctions and violations alongside with strengthening the role of the judiciary and legal authorities and increasing the volume of penalties for tax evasion offences in order to reduce the phenomenon of tax evasion as well as working to build and increase confidence between the taxpayer and the tax administrator. The researcher also advised to review the Paris Economic Agreement and work to get rid of its restrictions to ensure economic independence, protect national production and end Israeli domination on the mechanisms of implementing the agreement. Moreover, working to build and draw foreign trade relations

based on the full freedom of direct import instead of buying from the Israeli market, joining the World Trade Organization and integrating with it in order to benefit from all its advantages, and working to establish a customs system independent of the Israeli customs system and policies.